



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

قسم العلوم التجارية.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة ماستر أكاديمي

دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة للدولة

دراسة حالة الجزائر (2010-2021)

تخصص محاسبة وجباية معمقة.

إشراف الأستاذ :

جايز كريم

من إعداد الطالبين:

بوعناني سيليا

بن الذيب أيمن

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة برج بوعريريج	الأستاذ بن عباس سمير
مشرفا	جامعة برج بوعريريج	الأستاذ جايز كريم
ممتحنا	جامعة برج بوعريريج	الأستاذ سلطاني عادل

الموسم الجامعي: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل بعد أن سافرنا لنضع النقاط على الحروف ونكشف ما وراء ستار العلم والمعرفة فما هي ثمار علمنا أينعت وحان قطافها. هذه كلماتنا المبعثرة نهمس فيها في أذن كل من سيفتح هذه المذكرة لينهل معها ما يشاء ويشتهي وينقد ما يرفض ويتعجب.

هي أيضا كلمات شكر إلى كل من حثنا وغرس فينا الأمل والإرادة

إلى كل من الأستاذ المشرف ... وجميع الأساتذة،

إلى جميع من ساعدنا من قريب أو بعيد...

# الإهداء

إلى من أبصرت بهما طريق حياتي.. واستدميت منهما قوتي واعتزازي بذاتي

إلى الكفاح الذي لا يتوقف.. إلى ينبوع العطاء المتفاني مدى عمري

إلى اللذان عرفاني أول مرة على الحروف التي كتبت بها هذه المذكرة

أمي.. أبي جزاكما الله عني خير الجزاء أطال الله في عمركما وحفظكما.

إلى السند الثابت إخوتي وأخواتي.

إلى رفقاء الدرب..

إلى كل من يفكر ويبحث للارتقاء بالعلم في كل مكان.

أهدي هذا الجهد المتواضع

بوعناني سيليا

# الإهداء

إلى أمي وأبي أطل الله صحتهما ومد في عمرهما، وغمرهما بالسعادة في الدنيا والفوز في الآخرة.

إلى.. إخوتي يحفظهم الله.

إلى.. كل من علمني حرفاً طيلة مسيرتي التعليمية وأنار لي طريق العلم والمعرفة.

أهدي هذا العمل كشمعة في دروب المعرفة.

والله ولي التوفيق

بن الذيب أيمن

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	الشكر والعرفان
ب	الإهداء
ج-د	الفهرس
و	قائمة الجداول
V-I	المقدمة
52-1	الفصل الأول: ماهية الإيرادات الضريبية والموازنة العامة
10-3	المبحث الأول: عموميات حول الضريبة
7-3	المطلب الأول: نشأة وتطور الضرائب
9-7	المطلب الثاني: مفهوم النظام الضريبي وأسسه
10	المطلب الثالث: علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي
31-11	المبحث الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر
14-11	المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها
16-14	المطلب الثاني: أنواع الضرائب والأساس القانوني لها
24-16	المطلب الثالث: التنظيم التقني للضريبة وقواعدها العامة
25-24	المطلب الرابع: أهداف الضريبة
31-26	المطلب الخامس: الضريبة البترولية
52-32	المبحث الثالث: الموازنة العامة في الجزائر
39-32	المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة
44-39	المطلب الثاني: مراحل إعداد الموازنة العامة
52-45	المطلب الثالث: هيكل الموازنة العامة و معالجة العجز الموازني
80-55	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
62-56	المبحث الأول: دراسة وتحليل تطور مختلف الإيرادات الضريبية
59-56	المطلب الأول: الإيرادات الضريبية العادية و غير عادية

60-59	المطلب الثاني:الإيرادات الضريبية البترولية
61-60	المطلب الثالث:تطور الإيرادات الضريبية العامة في الجزائر 2010-2021
71-62	المبحث الثاني:دراسة تحليلية للنفقات العامة للميزانية العامة للدولة
64-62	المطلب الأول:نفقات التسيير
66-64	المطلب الثاني:نفقات التجهيز
69-66	المطلب الثالث: تطور النفقات العامة في الجزائر
79-70	المبحث الثالث:مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل الموازنة و العجز
71-70	المطلب الأول:صندوق ضبط الإيرادات العامة
74-71	المطلب الثاني:دراسة و تحليل تطور وضعية صندوق ضبط الموارد 2010-2021
79-74	المطلب الثالث:دور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز في الموازنة العامة
83-82	خاتمة
89-85	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور حصيلة مكونات الجباية العادية للفترة 2010-2021*	57
02	تطور الحصيلة البترولية للفترة 2010-2021*	59
03	مكونات الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2010-2021*	61
04	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال للفترة 2010-2021*	65
05	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات للفترة 2000-2016	66-67
06	تطور رصيد الموازنة العامة للدولة للفترة 2000-2016	72
07	تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الموازنة للفترة 2000-2016	77

قائمة الأشكال:

قائمة الأشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	مكونات النظام الضريبي الجزائري لسنة 2021	9
02	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات للفترة 2000-2016	73
03	تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الموازنة العامة للفترة 2000-2016	78

# مقدمة

تعد الجباية أداة ووسيلة من وسائل التحكم في الاقتصاد لاي دولة، كما تعد بالنسبة للكثير من الدول المورد الأساسي لإيرادات خزينتها العمومية، وهي سلطة بيد الدولة تسييرها وتوجيهها وفق مقتضيات اقتصادية ومالية محددة، من خلال فرض جملة من الضرائب والرسوم بقواعد وأسس معينة فالنشاط المالي للدولة يرتبط أساس بدورها، ذلك أن اتساع دورها يقتضي توسعا في نفقاتها العامة وأن هذا التوسع في النفقات يتطلب حصولها على قدر أكبر من الموارد المالية، وتمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من اجل تغطية نفقاتها العامة. وتعتمد الدولة على مصادر متعددة للإيرادات العامة وتختلف أهمية هذه المصادر حسب النظام الاقتصادي السائد ومدى تقدم الدولة والنظام السياسي المتبع. وتنقسم هذه الإيرادات العامة إلى الإيرادات غير جبائية وتتمثل في إيرادات أمالك الدولة، والثانية تتكون من الإيرادات الجبائية من رسوم وضرائب.

لقد اتبعت الجزائر غداة استقلالها إستراتيجية تنموية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، وقد تبنت أهمية القطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك فقد ارتبط الاقتصاد الجزائري ارتباط وثيقا بعامل تحكمه التغيرات في الأسواق الدولية، ألا وهو النفط، ومع حلول سنة 1986 وحدث ما يعرف بالصدمة النفطية المعاكسة تزعزع الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول الأخرى و ظهرت الاختلالات في الاقتصاد الكلي كان لزاماً عليها إعادة النظر في السياسة الجبائية المنتهجة للخروج من الوضعية الاقتصادية الصعبة التي آلت إليها ،مما استدعى القيام بإصلاحات اقتصادية موسعة عن طريق وضع نظام جبائي فعال يمكنها من تغطية نفقاتها و يضمن ليا تمويل ميزانيتها عن طريق مختلف الموارد الجبائية من ضرائب ورسوم وغرامات وغيرها من الإقطاعات وهو ما يعرف باسم الجباية العادية والجباية البترولية ، و لقد تجسد هذا النظام في الإصلاحات الجبائية والتعديلات التي أقرها المشرع الجزائري سنة 1992 و كذلك تبني استراتيجية مدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية من اجل الدخول في اقتصاد يعتمد على اليات السوق الحر،ومع بداية ألفية الثالثة عرف الاقتصاد الوطني انتعاش لا سيما بعد ارتفاع أسعار المحروقات، حيث شرعت الحكومة في انتهاج سياسة ميزانية توسعية وذلك عبر الاستثمارات العمومية الضخمة والممتدة على طول الفترة (2001-2014) مستغلة في ذلك التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، معتمدة في التمويل على الجباية البترولية التي وصلت إلى ما يقارب 70% من الإيرادات العامة خلال نفس الفترة مما يؤدي إلى تأثر الموازنة العامة للدولة بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط في أسواق العالمية،من أجل استدراك النقص الحاد في الإيرادات من جهة ومعالجة العجز

الكبير المسجل في الميزانية من جهة أخرى نتيجة تراجع إيرادات الجباية البترولية التي تعدّ الممول الرئيسي للميزانية العامة للدولة.

فإننا نجد أنفسنا بصدد طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر؟

والأسئلة الفرعية التالية:

\* ماهي اهم مصادر تمويل الإيرادات العامة في الجزائر؟

\* ما مدى مساهمة كل من الجباية العادية و البترولية في تمويل العجز التوازني؟

\* كيف يتم إعداد الموازنة العامة في الجزائر؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية التي تتبعها قمنا بوضع الفرضيات التالية:

**فرضيات البحث:**

وحتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة التي سبق طرحها، وغيرها من الأسئلة التي ستطرح خلال عرضنا لهذا الموضوع، ارتأينا عرض فرضيتين كإجابة أولية لتكونان انطلاقة لبحثنا وتتمثلان فيما يلي:

\* تساهم الإيرادات الضريبية بقدر كاف في تمويل الموازنة العامة للدولة.

\* اعتماد الحكومة على صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز في الموازنة العامة.

**أسباب اختيار الموضوع .**

أسباب موضوعية تتعلق بموضوع البحث بذاته مثلا :

- محاولة المساهمة في إثراء الحقل المعرفي في هذا المجال

- الأهمية البالغة للإيرادات الضريبية ودورها الرئيسي في تمويل الموازنة

- أهمية الموضوع بالنسبة لاقتصاديات الدول

تركيز الدولة على تنويع مصادر الإيرادات وإيجاد البدائل للإيرادات البترولية

ملاءمة موضوع البحث مع تخصص الدراسة في مرحلة الليسانس والماستر

وأسباب شخصية وهي تتعلق بشخص الباحث مثل :

ميول الباحث إلى هذا النوع من المواضيع.

رغبة الباحث في التخصص في هذا المجال (مجال المالية العامة).

### أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الدراسة في الاهتمام الذي توليه الدولة للإيرادات الضريبية باعتبارها اهم مصادر تمويل الموازنة العامة خاصة الإيرادات البترولية وفي ظل تراجع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة، والذي أدى بدوره إلى تراجع حجم الموارد، وضرورة البحث عن موارد ومصادر جديدة لتحقيق التوازن الاقتصادي.

### أهداف البحث:

يهدف البحث أساساً إلى:

\* التعرف على مختلف الإيرادات الضريبية في النظام الضريبي الجزائري.

\* التعرف على اهم مصادر تمويل الموازنة العامة.

\* التعرف على دور الصناديق السيادية في معالجة العجز الموازي.

### حدود الدراسة:

\* حدود مكانية: تم إجراء الدراسة على التراب الوطني الجزائري.

\* حدود زمانية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة من 2010-2021 .

### منهجية الدراسة وأدواتها:

لتحقيق الأهداف المرجوة والإلمام بجوانب البحث، وللإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونه الأنسب لهذا النوع من المواضيع.

## الدراسات السابقة في الموضوع:

دنانة راضية، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة خلال الفترة - 1993، 2014 المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، وتمحورت إشكالية الدراسة حول إلى أي مدى تتأثر الموازنة العامة بعائدات تغير أسعار النفط وهدفت إلى دراسة وتحليل دور الضريبة في تمويل الموازنة العامة خلال التسعينات وبداية القرن الحالي، وخلصت الدراسة إلى ضعف الإيرادات الضريبية في تمويل النفقات وضرورة العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية.

شليحي الطاهر: الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول-حالة الجزائر-، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيدان عشور، الجلفة، الموسم الجامعي 2017، حيث تمحورت إشكالية البحث حول أثر تقلبات أسعار البترول على الموازنة العامة للدولة وهدفت الدراسة إلى توضيح مدى تأثر الموازنة العامة بالتغيرات الحاصلة في أسعار البترول وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاعات الأخرى، ووجوب إعادة النظر في برامج الدعم وترشيد الانفاق العام لتخفيف العبء على الموازنة العامة.

جاب الله: "العلاقة بين الموازنة العامة وإيرادات الصناديق السيادية - دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL واختبار الحدود - حالة الجزائر للفترة (2000-2013) وخلصت الدراسة إلى:

-وجود تكامل متزامن على المدى الطويل بين المتغيرين وذلك لأن قيمة F غير معيارية أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة.

-الفترة المثلى للإبطاء هي الثانية أي التأخير للسنة الثانية حسب كل المعايير المعروفة تقريبا

-إشارة معالم التكيف سالبة ومعنوية والتي تعني بسرعة التعديل أو سرعة العودة إلى الوضع التوازني خلال سنتين.

## صعوبة الدراسة:

من أهم الصعوبات التي اعترضت عملنا نقص الإحصائيات الرسمية وصعوبة الحصول عليها وتناقضها وتضاربها في المصدر الواحد أو مع مصادر أخرى في كثير من الأحيان .

## خطة وهيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضيات الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وخاتمة

فصلين كالتالي :

الفصل الأول: الجانب النظري للإيرادات الضريبية، حيث تناولنا في هذا الفصل الإطار الفكري ولمفاهيمي للإيرادات الضريبية وتصنيفاتها بالإضافة إلى الضرائب البترولية وخصائصها العامة ومكوناتها.

بالإضافة الى الموازنة العامة ومراحل إعدادها وكيفية معالجة العجز الموازني.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية، وتمحورت الدراسة حول مدى مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة ودور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني في الجزائر من خلال تطرقنا في المبحث الأول لدراسة وتحليل مختلف الإيرادات في الجزائر وفي المبحث الثاني تطور النفقات العامة في الجزائر باعتبار النفقات هي الشق الثاني من الموازنة، وفي المبحث الثالث مساهمة صندوق ضبط الإيرادات الجزائري، واستخدامه في تمويل العجز الموازني.

# الفصل الأول

ماهية الإيرادات الضريبية

و

الموازنة العامة

## الفصل الأول: ماهية الإيرادات الضريبية والموازنة العامة

تعتبر الضرائب أحد المصادر المالية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل عمليات التنمية والمشاريع الكبرى التي تقوم بها الدولة، حيث تلعب دور مهم في السياسة المالية التي تنتهجها الدولة، من خلال الإجراءات الضريبية المتبعة، وتعد الضرائب عامل ممول لعمليات التنمية من خلال التحصيل الضريبي، وكذا مساهماتها في الإيرادات العامة للدولة، التي تعتبر مورداً مالياً يؤمن عمليات تمويل النفقات العامة.

من جهة أخرى فإن التطور الذي طرأ على مفهوم الموازنة العامة، وتجاوزها المفهوم التقليدي القائم على مبدأ توازنها جعلها الآن أداة مالية تستخدم لتحقيق التنمية، والاستقرار الاقتصادي، وكذا تنظيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

تم تقسيم هذا الفصل إلى عدة مباحث وهي:

المبحث الأول: عموميات حول الضريبة.

المبحث الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر.

المبحث الثالث: الموازنة العامة في الجزائر.

## المبحث الأول: عموميات حول الضريبة

### تمهيد:

إن جباية الضرائب وفرضها يعدان من الأعمال الخاصة بالدول، ويعتمد ذلك على وضع كل دولة نظاماً ضريبياً يجب على الأفراد احترامه فالضريبة هي انعكاس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الذي فرضت فيه.

### المطلب الأول: نشأة وتطور الضرائب

تطورت الضرائب واختلفت أهدافها مع تطور مختلف النظم السياسية والأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى الضريبة قبل وفي الإسلام وللضريبة لدى بعض المفكرين.

### أولاً: الضريبة قبل الإسلام

الضريبة كانت في صورة جزية يفرضها المنتصر على المنهزم، وفي ظل الإمبراطورية الرومانية كانت الضرائب تفرض على المحاصيل الزراعية و على السلع التجارية و كانت الأوضاع السائدة آنذاك من نزاعات و حروب أدى إلى زيادة حجم الضرائب مما ساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية، ونتيجة الاقتصاد العيني (اقتصاد يقوم على المبادلة) فكان شكل الضرائب يغلب عنه الطابع العيني، أما الشكل النقدي للضرائب فكان في حدود ضيقة، و خلال القرن الرابع ميلادي توسع الشكل النقدي للضرائب نتيجة لاحتياجات الخزينة للمال، و الضرائب السائدة آنذاك كانت ضريبة سنوية تفرض على الأرض بالإضافة إلى الضريبة على الرؤوس تفرض على الأشخاص البالغين، و ضريبة على مداخيل المهن، و فضلا عن ذلك فإن أعمال السخرة كانت سائدة، حيث كان يرغم كل فلاح على استصلاح الطرقات، أو الجسور، أو دفع أجره عامل لمدة خمسة أيام، أما الضريبة في مجتمع الفارسي لم تتغير و عرفت توسعا لتغطية نفقات الحرب.

## ثانياً: الضريبة في الإسلام

إن مما عنيت به الشريعة الإسلامية عناية كبيرة الشئون المالية؛ حيث وضعت لها سياسة رشيدة عادلة راعت فيها تحقيق العدالة في كل من جمع المال من أربابه، وصرفه في مصارفه، وإن الباحث ليجد في كتاب الله تعالى وفي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وفيما خلفه لنا الأئمة المجتهدون.

الآية الكريمة التي حددت مصارف بقوله تعالى: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} [التوبة: 60].

أما الجزية فقد وجبت على غير المسلمين، كما وجبت على المسلمين الزكاة في مقابل تمتعهم بحقوقهم، وأمانهم على أنفسهم وأموالهم، لأن أهل الكتاب -اليهود والنصارى- ينتفعون بمرافق الدولة العامة كما ينتفع المسلمون، ثم هم لا تجب عليهم الزكاة الواجبة على المسلمين فأوجب الله عليهم الجزية بدلا من الزكاة، قال تعالى: {قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ} [التوبة: 29].

ولم تكن ضريبة الخراج معروفة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا في عهد خليفته الأول أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فعمر رضي الله عنه هو أول من اجتهد في فرضه، قال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: "وإنما كان الخراج في عهد عمر رضي الله عنه".

فمبادئ العدالة والاقتصاد، واليقين، والملازمة، وغير ذلك مما ذكره علماء المالية والاقتصاد كل ذلك متحقق في النظام الضريبي في الإسلام، مما يدل على أنه نظام بلغ الغاية في الدقة، وتوحي العدالة {صِيغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِيغَةً} [البقرة: 138]. وهذه الضرائب الإسلامية التي تحدثنا عنها من زكاة، وجزية، وغنائم، وخراج، وعشور، كانت تمثل أهم موارد بيت المال المسلمين (خزانة الدولة الإسلامية) مضافا إليها ما يعثر عليه من معادن وركاز والتركات التي لا وارث لها، ومال الضوائع وكل مال لا يعرف له مالك فماله إلى بيت مال المسلمين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة العدد 46.

ثالثاً: الضريبة لدى بعض المفكرين الاقتصاديين

الضريبة عند الفيزيوقراط والكلاسيك:

إن الفكر الاقتصادي الفيزيوقراطي ظهر في فرنسا في القرن الثامن عشر ميلادي وقد تمكنوا من خلال دراستهم للقوانين الطبيعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية وكذا ضرورة حرية التجارة، إلى التوصل إلى بعض النتائج، وذلك فيما يتعلق بطبيعة الثروة وتوزيعها، بحيث اعتبروا الأرض هي مصدر الثروة وأن هي الوحيدة التي تستطيع خلق فائض إنتاجي صافي، ومن ثم فهذا الفائض هو الذي تفرض عليه الضريبة.

بينما نجد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يؤكد على حيادية الضريبة، وذلك انطلاقاً من فكرة حيادية الدولة واقتصار دورها على توفير الأمن الداخلي والخارجي للبلد، كأن هناك يد خفية هي التي تقوم بتحريك قوى السوق وأية وضعية تحدث تكون ناتجة بصفة تلقائية دون أن تتدخل الدولة.

بالإضافة لذلك نجد بأن الدولة تقوم بتقدير النفقات العامة والإيرادات العامة اللازمة لتغطية تلك النفقات، وهذا ما يتطلب أن يكون هناك توازن بين النفقات والإيرادات، الذي يعبر على حسن الإدارة المالية وسنحاول التعرض بصورة مختصرة لأهم أفكار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

- الضريبة عند آدم سميث :

يعتبر آدم سميث من بين المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين الذي اشتهر بكتابه ثروة الأمم، حيث حدد من خلاله القواعد الأساسية للضريبة، حيث يقول أن العدالة تحكم بقانون المنفعة المنفعة المنتج ومنفعة المستهلك تتطابقان إذا امتنعت الدولة عن التدخل وفسحت المجال حراً طبيعياً.<sup>1</sup>

- الضريبة عند جون باتيست ساي

إن الاقتصادي ساي اشتهر بقانون المنافذ الذي مضمونه وهو أن البضائع يتم تبادلها ببضائع أخرى، بمعنى أن الإنتاج لا يمكن أن يتعدى أو يفيض عن الطلب، فالفرد يقوم ببيع منتجاته بنقود يجب أن يستهلك تلك النقود باستهلاكه للسلع من بائع ويبرر ساي فرضه للضريبة لمواجهة النفقات العامة التي

<sup>1</sup> عادل العوا المذاهب الأخلاقية ج2 دمشق جامعة دمشق للطباعة (1958-1959) ص 496.

قد تتجم لعدم قدرة آخر الإيرادات العامة على تغطيتها وتفاذي للاقتراض وما ينجم عنه من فوائد تكون مضرة بالمركز المالي للدولة، لكن عند فرض الضرائب يجب أن تكون في أضيق الحدود<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>فتح الله ولعلو الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية دار الحدائثة للطباعة والنشر ص 113.

- الضريبة عند ريكاردو :

لقد اشتهر ريكاردو بنظرية التجارة الخارجية باعتماد نظرية القيمة النسبية في التبادل الدولي. ويرى في مجال الضريبة، بأنه من الأفضل عدم تدخل الدولة في المجالات التالية: الزراعة، التجارة، الصناعة، إلا أنه يعترف بضرورة فرض الضرائب عند الضرورة، أي عندما لا تتمكن الدولة من تغطية نفقاتها العامة.<sup>1</sup>

- الضريبة في الفكر الاقتصادي الحديث

إن الأزمة العالمية التي أحلت بالاقتصاد الرأسمالي عام 1929 اتصفت في انكماش الطلب، وانتشار البطالة، وانهيار أسواق البورصات، مما أدى هذا إلى ظهور فكر اقتصادي جديد إلى إدماج اقتصاد المالية العامة في النظرية الاقتصادية (لجون ما يندر كينز) بحيث تضمنها كتابه الشهير النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة عام 1936.<sup>2</sup>

فقد انتقد كينز فكرة اليد الخفية التي تستخدم لإحداث التوازن التلقائي، وهذا لحياضية الدولة والنظرة غير التدخلية في النشاط الاقتصادي ويرى فيما يتعلق بالضريبة، أنه بإمكان الدولة أن تقلص من الميل الحدي للاستهلاك لبعض فئات المجتمع وذلك بفرض الضرائب على مداخيلهم وعليه تستطيع الدولة أن تؤثر على مستوى الطلب على الاستهلاك وذلك بإعادة توزيع الدخل من خلال السياسة الضريبية<sup>3</sup>.

كما تستطيع الدولة أن تفرض ضرائب تصاعدية على الدخل المرتفعة، وفي نفس الوقت تقوم بإعفاء الدخل المنخفضة من الضريبة وبهذا الشكل يمكن أن يتزايد مستوى الاستهلاك وبالتالي الطلب الفعلي، كما يمكن عن طريق السياسة الضريبية لتشجيع المؤسسات على الاستثمار، وذلك بتقديم لها امتيازات جبائية بإعفائها من الضريبة على السلع المشتراة أو على السلع المباعة.. إلخ<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ainouche mohamed chérif, la fiscalité instrument de développement économique contribution à une approche économique de la réforme fiscale dans les pays en voie de développement référence au cas algérienne thèse doctorat d'état institut des sciences économiques université d'alger, 1992.p 14

<sup>2</sup>مرازة صالح تطور السياسة الجبائية في الجزائر ودراسة تحليلية ومستقبلية أطروحة دكتوراه دولة آليه علوم الاقتصاد وعلوم التسيير (جامعة منتوري قسنطينة 2003 ص 8.

<sup>3</sup>فتح الله و لعلو مرجع سابق، ص 136.

<sup>4</sup> عيد اللطيف بن أشنهو مدخل إلى الاقتصاد السياسي ديوان المطبوعات ص(440-441) .

كما يرى الاقتصاديون المحدثون أن أزمة الكساد التضخمي تعود إلى ركود الإنتاجية وليس إلى التضخم، كما أن ركود الإنتاجية يساهم فيه بقسط كبير النظام الضريبي والذي تعمل فيه الضرائب المباشرة المرتفعة على تخفيض الادخار والاستثمار ومبادرات رفع الإنتاج.

وعليه يؤكد الفكر الاقتصادي الحديث، على تخفيض الضرائب المباشرة على إيرادات رجال الأعمال لزيادة الادخار والاستثمار وزيادة عرض السلع، بالإضافة إلى ضغط الإنفاق العام الموجه للاستثمارات العمومية.

### المطلب الثاني: مفهوم النظام الضريبي وأساسه

#### أولاً: تعريف النظام الضريبي

للنظام الضريبي عدة مفاهيم منها ما يرتبط بالتنظيم الفني للضريبة ومنها ما يرتبط بالعناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية.

مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيًا متكاملًا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف المجتمع.<sup>1</sup>

يحتمل تعبير النظام في مجال الضريبة مفهومين: مفهومًا واسعًا وآخر ضيقًا، فهو يقابل في مفهومه الواسع مضمون التعبير الفرنسي (Institution) أي مجموع العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان يمثل الواجهة للنظام الذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع رأسمالي عنه في مجتمع اشتراكي، كما تختلف صورته في مجتمع متقدم اقتصاديًا عن صورته في مجتمع متخلف. بينما يقابل في مفهومه الضيق المصطلح الفرنسي (System) الذي يعني مجموع القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مرحلته المتتالية من التشريع الضريبي إلى الربط والتحصيل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار النهضة هومة، الجزائر، 2003 ص 18.

<sup>2</sup>يونس احمد البطريق النظم الضريبية الدار الجامعية الإسكندرية 2003، ص19.

ويرى الأستاذ حامد عبد المجيد دراز أن النظام الضريبي هو: " مجموعة الضرائب التي يُراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع".<sup>1</sup>

كما يُعرف النظام الضريبي على أنه " مجموع العناصر الأيدولوجية، والقانونية، والاقتصادية، والفنية التي يؤدي تراكمها إلى قيام كيان ضريبي معين، يمثل أحد أوجه النظام الاقتصادي القائم، والذي تختلف ملامحه من بلد لآخر"<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان شكري رجب العثماني اقتصاديات الضرائب سياسات نظم قضايا معاصرة الدار الجامعية الدار الجامعية الإسكندرية 2007ص323.

<sup>2</sup> بوعون يحيوي نصيرة الضرائب الوطنية والدولية مؤسسة الصفحات الزرقاء الدولية الجزائر 2010ص57.

## ثانياً: أسس النظام الضريبي

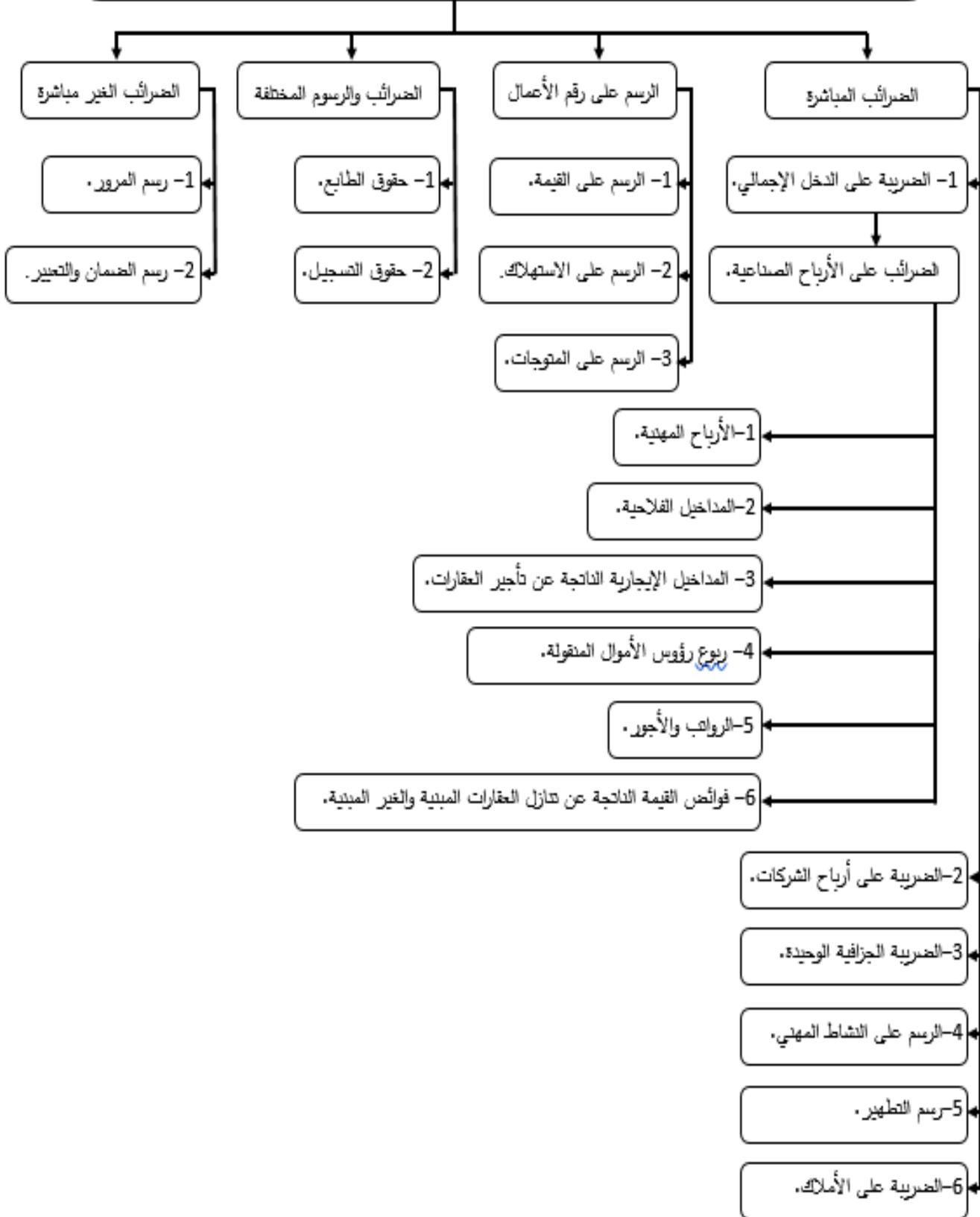
تعتمد بنية النظام الضريبي على ثلاثة أسس، وهي السياسة الضريبية، التشريع الضريبي، والإدارة الضريبية.<sup>1</sup>

- السياسة الضريبية: تعرف على أنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة، مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية، واجتماعية، وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع .
- التشريع الضريبي: هو عبارة عن صياغة لمبادئ وقواعد السياسة الضريبية في شكل قوانين، وهذا من أجل تحقيق أهدافها، ويجب أن تتم صياغة التشريع الضريبي بشكل جيد لسد منافذ التهرب أمام المكلف، كما يجب أن تكون القوانين الضريبية مرنة حتى تتكيف والظروف الاقتصادية للدولة .
- الإدارة الضريبية: تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، فالإدارة الضريبية تعتبر هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ التشريع الضريبي، وذلك من خلال فرض الضرائب وجبايتها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مشري حم الحبيب، السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر، ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010، ص89

<sup>2</sup> ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص157.

الشكل (01): مكونات النظام الضريبي الجزائري لسنة 2021



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات وزارة المالية للنظام الضريبي الجزائري لسنة 2021.

### المطلب الثالث: علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي

يعتبر النظام الضريبي جزءاً من النظام المالي و هذا الأخير يعتبر جزءاً من النظام الاقتصادي أي أن علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي هي علاقة الجزء من الكل ولا يوجد نظام ضريبي في فراغ بل يوجد ضمن نظام اقتصادي وإجماعي معين ويقتضي ذلك ما يلي:

يتفق النظام الضريبي مع النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يقوم فيه.

يختلف النظام الضريبي من دولة الى أخرى تبعاً للنظام الاقتصادي للدولة كما يختلف عبر الزمن تبعاً للتغيرات الاقتصادية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>يونس احمد بطريق النظم الضريبية الدار الجامعية الإسكندرية 2005ص22.

## المبحث الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر.

تعتبر الضرائب أحد أهم مصادر الإيرادات المالية للدولة ولكونها أحد الركائز الأساسية للإيرادات فإنها تتجسد في مختلف الاقتطاعات المالية الإلزامية المفروضة من طرف الدولة بقوة القانون.

وتطبق الدولة المبتدئ الأساسية للضريبة لتحصيل الضرائب فتحدد الوعاء الضريبي الذي يطبق عليه المعدل وتحصل الضريبة من طرف المكلف بالضريبة.

### المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها

يوجد العديد من التعاريف الخاصة بالضريبة، نذكر منها:

التعريف الأول: " فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل، تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع."<sup>1</sup>

التعريف الثاني: " مساهمة تأخذ صورة عينية أو نقدية، يجبر الأفراد على تقديمها للدولة بغض النظر عما إذا كانوا يستفيدون أم لا من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة وعن درجة استفادتهم من هذه الخدمات، وهي تفرض عليهم تحقيقا لأغراض مالية أ التعريف الثالث: " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة .

أما عن أكثر التعاريف شيوعا في المفهوم الحديث هو اعتبارها " فريضة إلزامية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى هيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والنفقات العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة " وسياسية أو اقتصادية أو اجتماعية."<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص: 15.  
<sup>2</sup> محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي ( الاقتصاد المالي )، الدار الجامعية، الاسكندرية، دون تاريخ، ص: 181

## ثانياً: خصائص الضريبة

تقودنا التعاريف السابقة الى أن للضريبة خمس خصائص التالية:

### - الضريبة اقتطاع مالي

خلافاً لما كان سائداً قديماً حيث كانت الضريبة تفرض علينا، ذلك نتيجة لعدم سيادة الاقتصاد النقدي، ومع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وظهور عيوب الضرائب العينية وصعوبة جبايتها، أخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من مال المكلف.

### - الضريبة فريضة جبرية

إن الضريبة تفرض جبراً، أي أن المكلف ليس حراً في دفعها، بل السلطات العامة هي التي تحدد مقدار الضريبة، وكيفيةها وموعد دفعها، لذلك فالضريبة تؤخذ بقرار من جانب واحد، وهذا ما يميزها عن غيرها من الإيرادات المالية الأخرى، كالرسوم والقروض الاختيارية، التي تستخدم الدولة أساليبها في إغراء الأفراد على الاكتتاب فيها مع تعهدها برد الأصل وسداد خدمات القرض.

### - الضريبة تفرض من قبل الدولة

إن الضريبة لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بقانون، فالإدارة الضريبية التي تقوم بتنفيذ إدارة السلطة العامة لا يحق لها إلا جباية الضرائب المسموح بها وتحصيلها من قبل السلطات المختصة.

### رابعاً: الضريبة تفرض وفقاً للمقدرة التكلفة للمكلفين

إن الضريبة تفرض على شخص قادر على الدفع تبعاً لمقدرته المالية، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفق قدرتهم التكلفة، وهذا ما ناد به آدم سميث من خلال قاعدة العدالة أي أن يساهم كل أعضاء المجتمع في تحمل أعباء الدولة تبعاً لمقدرتهم النسبية على الدفع.

### - تفرض الضريبة بلا مقابل ومن أجل تحقيق منفعة عامة

إن المكلف الذي يدفع الضريبة لا يحصل على منفعة مباشرة وإنما يتحصل عليها من خلال قيامه بالإنفاق العام على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية كما أن الإيرادات الضريبية يجب أن يكون هدفها هو تحقيق منفعة عامة وليس خاصة.<sup>1</sup>

### ثالثاً: الفرق بين الضريبة والرسم

يعرف الرسم بأنه مبلغ مالي يدفعه المستفيدون الى الخزينة العمومية مقابل خدمة معينة لتحقيق النفع العام وإذا كان الرسم والضريبة يلتقيان في كونهما فريضة نقدية الزامية لتمويل النفقات العامة للدولة فان هناك جملة من الفروق يمكن تحديدها كما يلي:

يختلف الرسم عن الضريبة في أن عنصر المقابل متحقق في الرسم دون الضريبة فالأخيرة تفرض دون مقابل إما الرسم فيتحدد على أساس النفع الخاص الذي يعود على دافعه بصرف النظر عن مركزه المالي أو ظروفه الاجتماعية في تحديد الضريبة على أساس المقدرة الاقتصادية للمكلف بها.

تهدف الضريبة الى تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية فضلاً عن هدفها التقليدي وهو تمويل الموازنة العامة للدولة في حين أن الرسم سلمي الى تحقيق القدر اللازم من الأموال لتغطية تكلفة الخدمة محل الرسم.<sup>2</sup>

### رابعاً: مبادئ الضريبة

#### - قاعدة العدالة أو المساواة في المقدرة التكلفة

حسب هذه القاعدة فإن كل الأفراد المكلفين بدفع الضريبة ملزمون بدفع الضريبة، ولكن حسب مقدرتهم التكلفة، ومن لا دخل له فهو معفى من ذلك، وكتب آدم سميث في هذا الصدد قائلاً: "يجب أن يساهم

كل أفراد المجتمع في نفقات الدولة بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدول.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية العامة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، لبنان، 1978، ص65.  
<sup>2</sup> عادل فليح العلي المالية العامة والتشريع المالي الضريبي دار حامد للنشر والتوزيع الأردن عمان 2005 ص95.

- قاعدة الوضوح واليقين

يجب أن تكون الضريبة المفروضة على المكلفين القانونيين واضحة المعالم، بحيث يعرف الخاضع لها، مقدار الوعاء، ومعدل الضريبة وتاريخ سداد الضريبة، وكذا الجزاءات والعقوبات التي تترتب عن التهرب والغش الضريبيين.

- قاعدة الملاءمة

على الضريبة أن تجبى في أكثر الأوقات ملاءمة للمكلف وبالكيفية الأكثر تسييرا له، ويعتبر الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله أكثر الأوقات ملاءمة لدفع الضريبة، كأن تجبى ضريبة المرتبات والأجور من المكلفين في أوقات استلام أجورهم، وتجبى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في نهاية الدورة المالية، وعند تحقيق الأرباح.

- قاعدة الاقتصاد

المقصود بالاقتصاد هنا أي الاقتصاد في نفقات الجباية بحيث تكون النفقات التي تنفقها الدولة في سبيل الحصول على الإيرادات الضريبية أقل ما يمكن وهذا الأمر يتطلب فرض الضرائب التي تكثر إيراداتها وتقل نفقات تحصيلها.

المطلب الثاني: أنواع الضرائب والأساس القانوني لها

أولاً: أنواع الضرائب: من حيث نقل العبء الضريبي: نجد

- الضرائب المباشرة : هي الضرائب التي تحمل أو يستقر عبئها مباشرة على المكلف بها قانوناً، ولا يستطيع تحمل عبئها على مكلف آخر مثل الضريبة على الدخل الإجمالي.

-الضرائب غير المباشرة : هي الضرائب التي يكون عبئها ينتقل من المكلفين بها قانوناً إلى المستهلك النهائي مثل الرسم على القيمة المضافة.<sup>1</sup>

من حيث المادة الخاضعة نجد:

- الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال

<sup>1</sup> خلاصي رضا، النظام الضريبي الجزائري الحديث الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012ص17-18

إن المكلف بدفع الضريبة هو الشخص الملتزم أساسا بسدادها إلى الدولة، وهنا نجد بأن موضوع الضريبة هو الشخص أو المال، وأن الضريبة على الأشخاص هي الضريبة التي تفرض على الأشخاص انطلاقا من أنهم مقيمين في منطقة معينة، أو بما تسمى قديما بالضريبة على الرؤوس أو "الفردة" وقد تفرض على الأسر.<sup>1</sup>

#### - من حيث الواقعة المنشئة للضريبة

واقعة تملك رأسمال: بمعنى انتقال رأسمال من شخص لآخر يترتب عنه تكليف ضريبي، فمثلا انتقال رأسمال من المالك إلى الوارث يجعل هذا الأخير خاضع للضريبة على رأس المال.

واقعة الإنتاج: تحول المادة الأولية إلى منتجات تامة الصنع تنشأ عنها ضريبة على الإنتاج.

-واقعة الاستهلاك: معنى التكاليف الضريبي هنا، مجسد في أنواع الضرائب الغير المباشرة، فتوجيه أي سلعة للاستهلاك النهائي أو التدريجي يترتب عنه تكليف ضريبي مثل الرسم على القيمة المضافة.

-واقعة تحقيق الدخل: بمجرد تحقيق دخل معين يجعل المكلف خاضعا للضريبة فبالنسبة للشخص الطبيعي الذي يحقق أجر أو دخل سنوي أو كلاهما يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي، اما الشخص المعنوي يدفع الضريبة على أرباح الشركات.

#### - من حيث المصدر:

-نظام الضريبة المتعددة: فهذا النظام يعتمد على تخصيص كل نشاط ضريبة خاصة به، ولهذا نجد أنواع مختلفة ومتعددة باختلاف و تعدد النشاط.

-نظام الضريبة الواحدة: تجميع كل الأنشطة مهما كان نوعها صناعية، تجارية، فلاحية... وإخضاعها إلى الضريبة وحيدة كضريبة على الدخل الإجمالي.

#### من حيث السعر:

الضرائب النسبية: ويتمثل في ذلك الاقتطاع الضريبي الذي يفرض نسبة واحدة على مجموع المداخل.

الضرائب التصاعدية: نجد علاقة طردية بين الدخل والمعدل فكلما زاد الدخل زاد المعدل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> رفعت المحجوب، المالية العامة دار النهضة العربية، القاهرة، 1990ص213.

<sup>2</sup> خلاصي رضا النظام الضريبي الجزائري الحديث الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012ص17-18

## ثانياً: الأساس القانوني للضريبة

### نظرية التضامن الاجتماعي

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية المتمثلة في أن الأفراد يسلمون بسيادة الدولة ومن ثم فهي تقوم بإجبارهم وإلزامهم على دفع الضريبة و هذا بصفتهم جزء من المجتمع وأعضاء فيه هذا المجتمع الذي يقوم كيانه على أساس التضامن الاجتماعي بين أعضائه كما تقوم الدولة بتحقيق مصالحهم وإشباع حاجاتهم على أساس أن التضامن الاجتماعي لا يشمل فقط أفراد الجيل الحالي بل يمتد ليشمل الأجيال المستقبلية كما يلتزم كل فرد بدفع الضريبة المفروضة عليه وذلك حسب المقدرة التكاليفية لكل منهم<sup>1</sup> وليس تبعاً للمنفعة التي تعود على الفرد كما نصت عليه نظرية العقد الاجتماعي وقد شبه البعض حق الدولة في إلزام الأفراد بالخدمة العسكرية بحقها في فرض الضرائب وإلزام الأفراد بها من أجل توجيه الإيرادات الضريبية للمصلحة الكلية عن طريق القيام بمختلف الخدمات العامة اللازمة<sup>2</sup>.

وتوضح نظرية التضامن الاجتماعي وجود روابط اجتماعية الإقامة أو المواطنة اقتصادية ممارسة نشاط اقتصادي اكتساب حق الملكية..

### المطلب الثالث: التنظيم التقني للضريبة وقواعدها العامة

#### أولاً: التنظيم التقني للضريبة

يهدف هذا المبحث إلى دراسة المعالجة التقنية للضريبة وكيفية تحديد مادتها وطرق تحصيلها حيث ان عملية التحديد تستند إلى تقنيات كمية وأخرى كيفية، هذه الكيفيات يجب أن تعتمد على مقاييس موضوعية تتوخى العدالة أكثر من شيء آخر.

<sup>1</sup> حسن فليح خلف مرجع سابق ص 177-178.

<sup>2</sup> عيد الباسط علي جاسم الزبييري بحث بعنوان سلطة الدولة بفرض الضرائب في الفكر المالي الإسلامي والقانون الوضعي العراق 2002 ص 17-

## وعاء الضريبة

يقصد بالوعاء الضريبي الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة أي المادة التي تفرض عليها الضريبة فإذا ما نقرر اقتطاع جزء من الدرة الشرائية في صورة ضريبة تعيين تحديد الشكل المكون للمادة التي تفرض عليها الضريبة وهو ما يعبر عنه باختيار أساس فرض الضريبة أو أصل الضريبة.

ويمكن تعريفه أيضا بأنه المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء وذلك حسب الأنظمة المحددة لذلك وعلى هذا الأساس يمكن أن تفرض الضريبة على الدخل أو على رأس المال أو الدخل ورأس المال معا، أو الأفراد فيما إذا فرضت على الأفراد رأسا بغض النظر عن دخولهم أو ثروتهم.

ويتأثر الوعاء الضريبي بدرجة تطور النمو الاقتصادي ففي المجتمعات الزراعية نجد أن الوعاء قد يكون على الإنتاج الزراعي مباشرة أو اللجوء إلى الضرائب الغير مباشرة لسهولة فرضها بينما في الدول المتقدمة نجد الاعتماد على الضرائب المباشرة المفروضة في الغالب على دخول الأفراد من العمل والأرباح المحققة.<sup>1</sup>

## طرق تقديرها:

### التقدير غير مباشر:

أ- التقدير بواسطة المظاهر الخارجية: حسب هذه الطريقة يتم تقديم قيمة الوعاء الضريبة على أساس عدد في المظاهر الخارجية التي تعبر عن درجة المكلف فيمكن مثلا الاستدلال بالقيمة الإيجارية لسكن الممول أو محل عمله، عدد العمال وعدد السيارات التي يملكها .... إلخ.

تمتاز هذه الطريقة بالسهولة في التطبيق والتقليل من حالات الغش والتهرب من دفع الضريبة خصوصا وإذا أحسن اختيار المظاهر الخارجية ويعاب عليها أنها تؤدي إلى فرض الضريبة على أساس قد يبتعد عن الواقع، كما أن التساوي في المظاهر الخارجية، قد يؤدي إلى فرض ضريبة متساوية بالنسبة لأشخاص وذلك بالرغم من اختلاف ظروفهم، ودخولهم بالإضافة إلى انه يمكن تجنب الضريبة باللجوء

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، جامعة الإسكندرية ص 129.

إلى التقليل من المظاهر الخارجية، كان يعمد الأشخاص إلى نسب أملاكهم إلى أولادهم وأزواجهم.... إلخ.

### طريقة التقدير الجزافي:

حسب هذه الطريقة يتم تقدير الوعاء الضريبية بطريقة جزافية بالاستناد إلى بعض الأدلة لها صلة وثيقة بالمادة الخاضعة للضريبة. إن الأدلة التي يعتمد عليها التقدير الجزافي قد تكون قانونية، يحدد النظام الضريبي ويقتصر دور الإدارة الضريبية على تطبيق تلك القواعد، من ذلك تقدير الأرباح التجارية للممول بنسبة معينة من رقم الأعمال هذا ما يسمى بالجزاف القانوني.

أما إذ ترك تقدير الوعاء الضريبي للاتفاق بين الممول والإدارة الضريبية على رقم معين بمثل مقدار دخله، فهذا ما يسمى بالجزاف الاتفاقي، وبعض الأحيان بالجزاف الإداري.

يعاب على هذه الطريقة عدم قيامها على أساس التحديد الدقيق ومن ثم بعدها عن الحقيقة والعدالة.<sup>1</sup>

### التقدير المباشر:

تمثل هذه الطريقة تقدير المادة الخاضعة للضريبة، تحديد أكثر انضباطا ودقة من طرف سالفة الذكر إذ أنها تستند مباشرة إلى معرفة المادة الخاضعة للضريبة، وتتم هذه إما بالتصريح، وإما عن طريق التقدير المباشر بواسطة الإدارة الضريبية.

**التصريح:** يتمثل التصريح في شكلين أساسيين: تصريح المكلف بالضريبة، وتصريح الغير.

تصريح المكلف بالضريبة: مضمون هذه الطريقة إن يقوم المكلف بالضريبة بنفسه بتقديم التصريح في الموعد الذي يحدده القانون بحيث يتضمن التصريح عناصر ثروته أو دخله أو الوعاء) المادة الخاضعة للضريبة) بصورة عامة مع اقتراح حسن أمانة المكلف بالضريبة.

### تصريح الغير:

بموجب هذه الطريقة يلتزم شخص آخر غير مكلف بالضريبة بتقديم التصريح إلى إدارة الضرائب وبشرط أن تكون هناك علاقة قانونية تربط المكلف بالضريبة، والشخص الذي قام بالتصريح وتطبيق هذه الطريقة،

<sup>1</sup>حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره ص 31،32.

شأن تحديد وعاء الكثير من الضرائب، كالضريبة على المرتبات والأجور الضريبية على القيم المنقولة، الضرائب على فوائد الديون والتأمينات .... إلخ

أما مميزات هذه الطريقة فقد أخذت بها العديد من التشريعات الضريبية المختلفة لضمان دقة تقدير المادة الخاضعة للضريبة.

### التقدير بواسطة الإدارة الضريبية:

يخول القانون لإدارة الضرائب حق التقدير المادة الخاضعة للضريبة دون أن تقيد بقرائن أو مظاهر معينة ومحددة، ولذا تسمى هذه الظاهرة بالتقدير أو التفويض الإداري وهذا عن طريق فحص وتدقيق الدفاتر والسجلات المحاسبية للمكلف، وهذا في حالة تخلف المكلف بالضريبة أو الامتناع عن تقديم التصريح الضريبي أو التصريح غير مطابق، أو تنطوي على خطأ أو غش، إلا أن القانون أعطى للمكلف بالضريبة حق الطعن في صحة التقدير وفقا للقواعد القانونية المحددة.<sup>1</sup>

### معدل الضريبة:

معدل الضريبة هو نسبة مئوية من مطرح الضريبة ويمكن أن تكون نسبة الضريبة مبلغا مقطوعا تحده الدوائر المالية، وفقا لمجموعة من المعايير بحسب مطرح الضريبة، إن تحديد معدل الضريبة مرتبط بالأساس بنوع الضريبة ونوع مطرح الضريبي، فيمكن أن نفرض ضريبة بسعر واحد وبصرف النظر عن قيمة المادة الخاضعة للضريبة، بحيث يرتفع معدل الضريبة مع ارتفاع المادة المفروضة عليها وفي كلا الحالتين إن معدل الضريبة بالنسبة المئوية من مطرح الضريبة، فإذا كانت النسبة تسمى بالضريبة النسبية، وإذا كانت متناقصة تسمى بالضريبة المتصاعدة.<sup>2</sup>

### تصفية الضريبة:

نقصد بها تحديد الدين الضريبي أي تحديد المبلغ الذي يتعين على المكلف أن يدفعه ويتم ذلك بعد التحقق من أن كافة الشروط التي تنطبق على المكلف، وتتمثل في التحقق الواقعة المنشأة للضريبة وتحديد

<sup>1</sup> راقب كريمة، رشيدة أمير، الإصلاح الضريبي في الجزائر بين النظرية والتطبيق مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، فرع تكتيك بنكية ونقدية جامعة التكوين المتواصل، البويرة سنة 2006م. ص27.  
<sup>2</sup> خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره ص (173-175).

قيمتها، والنظر إذا كانت هذه المادة تخضع للإعفاءات والخصومات ويتم تحديد معدل الضريبة وهنا تصبح الضريبة واجبة التحصيل.

**تحصيل الضريبة:** وهي مجموع العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى خزينة العمومية، وفق القواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار.<sup>1</sup>

### قواعد تحصيل الضريبة

يقصد بها القواعد القانونية التي يحددها المشرع الضريبي لجباية الضريبة، وتتمثل في الواقعة المنشأة للضريبة، طرق تحصيل الضريبة، وضمانات تحصيل الضريبة.<sup>2</sup>

### الواقعة المنشأة للضريبة

وتعني المناسبة أو السلوك الموجب لحصول الدولة على دينها من المكلف بها.

### طرق تحصيل الضريبة.

عموما هناك عدة طرق للتحصيل يمكن أن تتبعها الإدارة الجبائية من أجل تحصيل حقوقها الضريبية

### طريقة الدفع المباشر:

تقوم هذه الطريقة على قيام المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه بدفع المبالغ الضريبية المستحقة عليه في آجالها القانونية دون مطالبة الإدارة له بأدائها.<sup>3</sup>

### طريقة الأقساط المقدمة:

في هذه الحالة يكون للمكلف من الخبرة ما يمكنه من تقدير قيمة الضريبة التي تستحق عليه في نهاية العام بطريقة تقريبية، فيقوم بتوريد المبالغ الضريبية في شكل أقساط دورية في تواريخ محددة مقدما تحت حساب الضريبة، ثم تتولى إدارة الضرائب إجراءات الربط وتحديد دين الضريبة، بحيث تقوم بعمل تسوية على أساس ما تم دفعه من أقساط أثناء السنة، فتطالبه بدفع ما تبقى عليه أو ترد له ما زاد

<sup>1</sup>TROTOBAS (LOUIS) «Finances publiques» DALLOZ. Paris, 1976, p 130

<sup>2</sup>محزري محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 257.

<sup>3</sup>محمد عباس محزري، دت (اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة، ط 3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص259.

عن قيمة الضريبة أو ترحل هذا المبلغ كقسط مقدم تحت حساب الضريبة، كما قد تتولى بعض التشريعات الضريبية تحديد طريقة احتساب الأقساط و عددها مقدارها و مواعيد دفعها.<sup>1</sup>

### طريقة الحجز من المنبع:

حسب هذا الأسلوب يتم تحصيل الضريبة من المكلف عند النقطة التي يتحقق فيها الدخل وقبل تسلمه، حيث يكلف القانون جهات معينة بمسؤولية استقطاع مبلغ الضريبة من الأشخاص الذين لهم عليهم حقوق وتوريدها إلى الإدارة الضريبية خلال فترة زمنية معينة.

### الآثار الاقتصادية للضريبة:

#### أثر الضريبة على الاستثمار والادخار

أثر الضريبة على الاستثمار: يعتبر الاستثمار أحد عوامل التنمية الاقتصادية لذلك تتنافس الدول من أجل جذب المستثمرين الوطنيين أو الأجانب لضخ أموالهم في مشاريع اقتصادية في قطاعات الدولة المختلفة.<sup>2</sup>

وبذلك يعتبر الاستثمار أحد الروافد المؤثرة في الميزانية العامة للدولة ولو بشكل غير مباشر، ويكون فرض الضرائب على المستثمرين واستثماراتهم يمثل خطرا كما أن عدم فرض الضريبة يمثل انقاصا من حجم الإيرادات الضريبية.

#### أثر الضريبة على الاستهلاك:

يتوقف الاستهلاك على حجم الدخل الذي يتحصل عليه الشخص، وميوله الاستهلاكية وما هي أنواع السلع والخدمات التي يستهلكها.

وفي الوقت نفسه تؤثر الضرائب على حجم الدخل أيضا، حيث يتم فرض الضريبة على دخل الأشخاص من خلال السلع والخدمات التي يستهلكونها ومن ثم ينخفض حجم الدخل والذي قد يضطر

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، المالية العامة، مرجع سابق، ص 108  
<sup>2</sup> حسن بن رقدان الهجوج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل " تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار"، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2006، ص 68.

بعض الأشخاص الى تقليل الإنفاق على أنواع معينة من السلع والخدمات هروبا من الضريبة، ويظهر ذلك في السلع الكمالية حيث يقل الطلب عليها.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>اميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي ، مؤتمر الاستثمار والتمويل ، تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، 2006 ، ص 79.

بينما من الصعب أن يقلل الأشخاص من الطلب على السلع والخدمات الضرورية، فإذا تم فرض الضريبة عليها فإنها تؤثر مباشرة على حجم الدخل المتوفر لدى الأشخاص وغالبا ما تتجنب الدول فرض الضرائب على السلع والخدمات الضرورية مقابل مضاعفة الضرائب والرسوم على السلع والخدمات الكمالية من أجل عدم التأثير على الصالح العام لجموع المواطنين وتلبية أكبر قدر ممكن من حاجاتهم الضرورية.

### أثر الضريبة على الإنتاج:

عندما يقل الاستهلاك نتيجة زيادة الأسعار المترتبة على فرض الضرائب، يحدث أن يؤثر ذلك على حجم الإنتاج انخفاضا. فكلما قل الاستهلاك قل حجم الإنتاج بالتبعية.<sup>1</sup>

بمعنى أن تأثير الضريبة على قرارات المستهلكين وعدم إنفاق أموالهم في شراء السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة العرض مقابل انخفاض الطلب، وبالتالي فإن أصحاب المنتجات السلعية والخدماتية يحجمون عن إنتاجها.. مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الإنتاج.

### أثر الضريبة على أسعار السلع والخدمات:

يؤدي فرض الضريبة على السلع والخدمات إلى ارتفاع أسعارها، وهو ما يؤدي مرة أخرى إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات المفروض عليها ضرائب أو رسوم.

ومن ثم يزيد عرض هذه المنتجات وكلما زاد العرض على الطلب فإن الأسعار تبدأ في الانخفاض مرة أخرى أملا في مزيد من الإقبال (الطلب) عليها. فإذا كانت الدولة تقوم بإنفاق الأموال على شراء هذه السلع والخدمات أو زيادة مرتبات الموظفين الحكوميين سوف ينتج عن ذلك زيادة الطلب مرة أخرى على السلع والخدمات المفروض عليها الضريبة وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مرة أخرى.<sup>2</sup>

### ثانيا: المشكلات المرتبطة بالتنظيم الفني للضرائب

:

### الازدواج الضريبي

<sup>1</sup> عبدالمطلب عبدالحاميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 84.  
<sup>2</sup> سعيد عبدالعزيز عثمان، حامد عبدالمجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 34.

مفهوم الازدواج الضريبي: لا يوجد تعريف منضبط ومتفق عليه بين شراح المالية العامة لوصف هذه الظاهرة إلا انه لا يمكن تعريف الازدواج الضريبي بصفة عامة بأنه يمكن " فرض ضريبة على نفس الشخص المكلف أكثر من مرة على نفس المادة الخاضعة لضريبة وعن نفس المدة<sup>1</sup> ويتحقق الازدواج الضريبي بتوافر الشروط الآتية مجتمعة وهي:<sup>2</sup>

- يكون الممول المكلف واحد.

- أن يكون المال الخاضع للضريبة واحد.

التهرب الضريبي :

التهرب من الضريبة: وهو ظاهرة يحاول فيها المكلف بالضريبة عدم دفعها كلياً أو جزئياً بعد التحقق واقعتها المنشئة، والتهرب قد يكون مشروعاً، أو غير مشروع وهو الذي يتضمن مخالفة قانونية، وهو الذي يعبر عنه في الدراسات المالية بالتهرب الضريبي ويكون التهرب مشروعاً في حالتين:<sup>3</sup>

-حالة الاستفادة من الثغرات القانونية التي يتضمنها التشريع الضريبي، كأن يفرض المشرع ضريبة على أرباح الأسهم فتعتمد الشركات إلى توزيع الأرباح في صورة مقابل حضور الجلسات الجمعية العمومية للشركة.

- عدول الأفراد عن شراء السلعة التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة، أو الانصراف عن ممارسة استغلال معين، لأن الضريبة على دخله مرتفعة على الدخول الأخرى.

أما التهرب الغير المشروع فهو التهرب الذي يتضمن غشاً أو احتيالا يلجأ إليه المكلف بالضريبة للتخلص منها، وتكمن أسباب التهرب الضريبي فيما يلي:<sup>4</sup>

-ضعف مستوى الخلقى : فهو يتناسب عكسياً مع مراعاة مصلحة المجتمع والشعور بواجب المسؤولية في تحمل أعبائه.

-ضعف مستوى الوعي الضريبي : فكلما ارتفع مستوى الوعي الضريبي، كلما قلت ظاهرة التهرب الضريبي، وهذه المسؤولية تقع على الحكومات.

<sup>1</sup> محمد طافة صدى العزاوي اقتصاديات المالية العامة دار المسيرة العراق 2006، ص105.

<sup>2</sup> عبد النعم فوزي المالية العامة و السياسة المالية دار النهضة العربية بيروت 1972، ص292.

<sup>3</sup> عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

<sup>4</sup> غازي عناية، النظام الضريبي في الفكر المالي والإسلامي (د ارسـة مقارنة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 344-343، ص2003.

-تخلف الهيكل التنظيمي للنظام الضريبي، وهذا ما يلاحظ في الدول المتخلفة ويؤدي إلى تعقد المعاملات الضريبية، ما يتيح الفرصة لتهرب الأفراد من دفع الضريبة.

-تقل العبء الضريبي، فعدم تناسب أسعار الضرائب مع القدرات التكليفية للأفراد، يعطي مبرر أساسي لتهرب الأفراد من الضرائب.

### المطلب الرابع: أهداف الضريبية

تفرض الفريضة على الأفراد من أجل تحقيق أهداف معينة يأتي في مقدمتها الهدن التمويلي باعتباره مصدرا هاما للإيرادات العامة بالإضافة إلى الأهداف المالية والسياسية والاقتصادية الأخرى وقد تطورت هذه الأهداف بتطور الدولة.

كما أن للضريبة دورا هاما في البلاد النامية لصفة أساسية لتعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها إلى مشروعات التي تحقق أغراض التنمية ولذا فهي تستخدم لتشجيع المدخرات وتأثيرها على الميل للاستثمار وتوجيهه إلى الأنشطة الاقتصادية إنما تمثل البنية الأساسية ومن أهم أهداف الضريبة في العصر الحديث مصورة عامة.

### الأهداف المالية:

ويقصد بها تغطية الأعباء العامة أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها

الوفاء باتجاه الاتفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى الاستثمارات الدارة الحكومية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>بوزيد حميد جبابة المؤسسات الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2007 ص.12

### الأهداف الاقتصادية:

تتمثل في تحقيق الاستقرار عبر الدولة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء فترة الانكماش لزيادة الاتفاق وزيادة فترة التضخم من أجل امتصاص القوة الشرائية كما قد تستخدم لتشجيع نشاط اقتصادي معين لمنحه فترة إعفاء الموارد الأولية اللازمة لهذا النشاط باعتباره نشاط حيوي يحقق التنمية الاقتصادية.<sup>1</sup>

### الأهداف السياسية:

أي أن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر لمخططات التنمية الاقتصادية الاجتماعية ففرض رسوم جمركية تدفعه على المنتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر استعمالاً للضريبة لأهداف سياسية فهي تمثل أداة من أدوات السياسة الخارجية مثل استخدام الرسوم الجمركية لتصل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها من أجل تحقيق أغراض سياسية.

### الأهداف الاجتماعية:

إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية قد جعلت للضريبة أغراض أخرى غير الغرض المالي ومن بينها الغرض الاجتماعي فهي تستخدم كوسيلة هامة في تحقيق جملة من الغايات الاجتماعية. إعادة توزيع الدخل أو الثروة بين أفراد المجتمع لتقليل من الفوارق الاجتماعية ويتم ذلك بعدة طرق كفرض

ضرائب على الثروة كحاصل الحال في فرنسا وألمانيا.<sup>2</sup>

وتشجيع النسل في الدول التي ترغب في عدد سكانها كالدول الأوروبية فقد تلجا هذه الدول لسن قوانين ضريبية تتضمن تخفيضات الضريبة كما هو الحال بالنسبة إلى فرنسا وقد لجأت ألمانيا إلى التخفيضات الضريبية قصد زيادة عدد سكانها وبعد ضربتها في الحرب العالمية الثانية عدلت من هذا النظام في

<sup>1</sup>دموم فريد، كمال رزيق، نظم فرض الضريبة وأثرها على التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التخطيط والإحصاء، فرع ماليتهو الحساب مخاطرة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر دفعة 2007-2000، ص10-11.  
<sup>2</sup>خالد شحادة الحطيب أحمد زهير الشامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، ص153.

عام 1946<sup>1</sup> وفي المقابل قد تستعمل في تحديد النسل حيث تقوم هذه الدول برفع معدلات الضرائب على الدخل ويزداد عدد أفراد الأسرة كما هو الحال في الهند والصين<sup>2</sup>.

### المطلب الخامس: الإيرادات الضريبية البترولية

للخروج من دائرة الديون التي كانت تطوق الجزائر، ولبعث الاقتصاد الذي انهار بسبب تراجع مداخيل البترول، وجدت الجزائر نفسها مرغمة على توسيع دائرة الإصلاحات لتمتد إلى السياسة البترولية.

### أولاً: تعريف الضريبة البترولية

إن الضرائب البترولية تدفع على أساس أمها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة<sup>3</sup>.

الجباية البترولية هي أداة عالمية التي تسعى الحكومات من خلالها إلى تحديد التوازن الحاسم بين المصالح المالية لشركات النفط وأصحاب المورد<sup>4</sup>.

### ثانياً: خصائص الضرائب البترولية

تتميز الضرائب البترولية بعدة خصائص يمكن ذكرها<sup>5</sup>:

احتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة وتتمثل هذه العوائد الريعية وعاء جذاباً بصفة خاصة وعلى أساس الكفاءة وعلى أساس العدالة كذلك ستعود كما هو الحال في الغلب على الأجانب.

انتشار عدم اليقين بشكل واضح ولكن ليس في أسعار المنتجات البترولية ولا تمثل الصعوبة الأساسية في تفاوتها الواسع بقدر صعوبة التنبؤ بها كما ينشأ عدم اليقين كذلك فيما يتعلق بالجيولوجيا وتكاليف المدخلات والخطر السياسي والذي يتراوح بين المصادرة إلى التغييرات في النظم المالية العامة المستقبلية بما في ذلك تلك التي تنجم عن المناخ و السياسات البيئية .

<sup>1</sup> زغودو علي المالية العامة الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2006 ص177.

<sup>2</sup> خالد شحادة الحطيط مرجع سبق ذكره، ص153.

<sup>3</sup> ليلي عيساوي، حمداوي طاموس، تنسيق السياسة الجبائية وتحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد، المتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الالفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ماي 2003، ص138

<sup>4</sup> carole nakhle petroleum taxation 2008 page 2 .

<sup>5</sup> صندوق النقد الدولي، النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية: التصميم والتطبيق، 2012، ص 12-14.

تفاوت المعلومات من المحتمل أن يكون مستثمرو القطاع الخاص الذين يقومون بالاستكشاف والتطوير أكثر دراية من الحكومات المضيفة بالجوانب الفنية والتجارية لمشروع ما في حين أن الحكومات المضيفة ستكون أكثر دراية بنواياها المستقبلية بشأن المالية العامة.

ارتفاع التكاليف وخلق مشاكل الاتساق الزمني عادة ما تتطوي مشاريع الصناعات البترولية على نفقات ضخمة جدا يتحملها المستثمرون مقدما ولا يمكن استردادها عند انتهاء المشروع وعليه فإن ميزان القوة التفاوضية يتحول بصورة كبيرة من المستثمر الى الحكومة المضيفة بمجرد تكبد تلك التكاليف وحتى الحكومات التي لديها أحسن النوايا لديها حافز لتقديم شروط مالية عامة جذابة قبل بداية المشروع ولكن بعد ذلك بعدما يصبح الوعاء الضريبي وإدراك المستثمرين لهذا الأمر يمكن أن يحد من الاستثمار (تعطيل الاستثمار) وهو ما يضر بالجانبين.

النفط مورد ناضب إن أهمية محدودية الرسوبيات النفطية للأداء الاقتصادي في الأجل الطويل والتطورات في أسعار النفط محل الشك غير انه على مستوى المشروع يمكن أن يشكل نضوب النفط قلقا شديدا فتكلفة الفرصة البديلة الرئيسية لاستخراج اليوم هي الاستخراج المستقبلي الضائع.

### ثالثا: المكونات الرئيسية للضرائب البترولية

تتكون الضرائب البترولية من ضرائب مطبقة على الأنشطة البترولية وضرائب النظام العام.

أولا-الضرائب المطبقة على الأنشطة البترولية:

حددها القانون 21-91 الصادر في 01/12/1991 المعدل والمتمم لقانون-86/14 كما يلي:

الإتاوة: تتمثل في اقتطاع يحسب على أساس كمية المحروقات المنتجة والمستخرجة بعد عمليات المعالجة في الحقول، وتطبق في مجالات التنقيب والبحث واستغلال المحروقات وتستحق حسب حصة كل طرف في الاشتراك، وتخص إنتاج المحروقات السائلة والغازية ويمكن حسابها على أساس المحروقات المستخلصة بعد معالجتها. إلا أن كمية المحروقات تكون على أساس سعر مرجعي، تأخذ بعين الاعتبار الحالات التالية:<sup>1</sup>

-الأسعار المحددة بشكل نظامي فيما يخص المحروقات السائلة الموجهة للتصدير؛

-أسعار بيع المحققة فيما يخص المحروقات الغازية المصدرة كما هي على حالتها؛

-الأسعار المحددة بالنسبة للمحروقات الموجهة للتكرير والاستهلاك.

<sup>1</sup> هنري كريم الجبابة البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير جامعة الجزائر 2009/2008 ص12

تحدد الإتاوة بنسبة 20% من نسبة الإنتاج، يمكن أن تحقق هذه النسبة مع الأخذ بعين الاعتبار منطقتي الاستكشاف والبحث المحددة في المرسوم 157-87 الصادر في 21 جويلية 1987

كما يلي:

- المنطقة (أ): 16.5%

- المنطقة (ب): 12.5%

كما يمكن الاستفادة من تخفيض في معدل الإتاوة يصل إلى، 10% وذلك تشجيعا للبحث والاستغلال أو الاستثمار في المناطق والمساحات التي تنطوي على صعوبات حسب الشروط المنصوص عليها في التشريع.

الضرائب على النتائج: هي مبلغ يدفع من طرف المؤسسات التي تحقق أرباحا صافية من عمليات التنقيب والبحث والاستغلال وكذا النقل والتمميع، تحسب على أساس رقم الأعمال المحقق من البيع في السوق الوطنية أو التصدير إلى السوق الدولية<sup>1</sup>

تخضع النتيجة الإجمالية للسنة المالية إلى ضريبة بترولية المباشرة التي تبلغ نسبتها 85% خارج المناطق (أ، ب)، فيما يتعلق بنشاطات المتعلقة بأعمال التنقيب عن حقول المحروقات والبحث عنها واستغلالها، وكذا تمميع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية المميعة المستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها

حيث يتم استعمال الشروط الاقتصادية المتعلقة بالبحث والاستغلال المحددة في قانون 14-86 ويتم تخفيض النسبة المذكورة إلى:

75% - بالنسبة للمنطقة (أ).

56% - بالنسبة للمنطقة (ب).

ويمكن حساب الضريبة البترولية المباشرة كما يلي:

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي النظام الجبائي الجزائري وتحديات الالفية الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة جامعة سعد دحلب البلدية ص 05.

$$IDP=T (PF - R - CP).$$

T : نسبة الضريبة البترولية؛

PF : السعر الضريبي؛

R : الإتاوة؛

CP : تكاليف الإنتاج

ويتمثل السعر الجبائي في:<sup>1</sup>

-السعر المرجعي بالنسبة للخام المصدر على حاله للمحروقات الموجهة للتصدير؛

-السعر التنازل بالنسبة للمحروقات السائلة الموجهة للسوق المحلي؛

-سعر التنازل بالنسبة للمحروقات الغازية.

أما مجموع الضرائب البترولية المكون أساسا من الإتاوات والضرائب على النتائج يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$F = 0.85 (CA - Cs - R) + R + IDP$$

حيث: 0.85 معدل الضريبة على النتائج؛

F: الجباية البترولية؛

CA: رقم الأعمال؛

R: الإتاوة؛

Cs: الأعباء الهيكلية للاستغلال؛

IDP: الضريبة البترولية المباشر

ضرائب النظام العام: تتكون ضرائب النظام العام فيما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>ولهي بوعلام النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة حالة الجزائر رسالة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس 2012/2011 ص 96 .

- الرسم على النشاط المهني : يطبق على نشاطات النقل وتمييع الغاز يحدد بمعدل (03%)
- الضريبة على الدخل الإجمالي : وهي مطبقة على فئة الأجور والمرتبات الخاصة بالعمال والموظفين.

#### ثانيا-النظام الضريبي المعمول به حاليا

يتمثل النظام الضريبي الحالي المطبق على أنشطة البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب، وتكريرها وتخزينها وتوزيع المنتجات البترولية، وكذا الهياكل والمنشآت التي تسمح بممارسة هذه النشاطات، حسب قانون محروقات الجديد 05-07 والأمر المعدل 06-10 والقانون 01-13 كما يلي:

-الرسم المساحي: يدفع سنويا للخرينة العمومية يسدده المتعامل بالدينار الجزائري أو بدولار الولايات المتحدة الأمريكية بمجرد دخول العقد حيز التنفيذ ويتم حسابة على أساس المساحة التعاقدية لتاريخ استحقاق كل دفع ويحدد مبلغه بالدينار الجزائري لكل كيلومتر مربع.

-الإتاوة الشهرية: تخضع كل كميات المحروقات المستخرجة من كل مساحة استغلال لإتاوة ويكون مبلغ الإتاوة لشهر معين مساويا لمجموع قيم كل جزء من الإنتاج لنفس الشهر مضروبة في نسبة الإتاوة المطبقة على جزء الإنتاج المذكور.

وتحدد الإتاوة شهريا على جميع كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال وفي حالة ما إذا كانت كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال والمعبّر عنها بالبرميل أقل أو مساوية ل 100.000ب.م.ب/يوميا والمحددة على أساس معدل شهري.

<sup>1</sup> ولهي بوعلام النظام، نفس المرجع ص97.

- الرسم على الدخل البترولي:

يطبق هذا الرسم على الدخل البترولي للمؤسسات البترولية، الذي يساوي قيمة الإنتاج لرسم السنوي من المحروقات بكل مساحة مستغلة تأخذ لحساب الإتاوة، وتحسم في حساب اعلى الدخل البترولي مصاريف النقل بالأنابيب بالنسبة للغاز المباع على شكل غاز مميع والغاز البترولي المميع على شكل بوتان وبروبان.

وتحسم الإتاوة في حساب كل من الرسم على الدخل البترولي والضريبة التكميلية على النتائج. وتحسب الإتاوة بتطبيق سلم تصاعدي حسب أقساط الإنتاج المتفق عليه في العقد.

-الضريبة التكميلية على النتائج :

هي ضريبة تمس الربح المحقق من طرف كل شخص مشارك في عقد البحث أو التنقيب و/أو الاستغلال محسوبة حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات IBS وحسب المادة 88 من قانون المحروقات 07-05 وتقدر بـ 25% حسب الأمر رقم 10-06 الصادر سنة 2006.

-ضرائب ورسوم أخرى : يخضع المستثمرون في قطاع المحروقات إلى ضرائب ورسوم تتمثل في  
1:

-رسم على حرق الغاز حيث يمنع حرق الغاز غير أنه يمكن ALNAFT أن تمنح وبصفة استثنائية ولمدة لا تتجاوز التسعين يوما رخصة حرق الغاز بطلب من المتعامل وعليه أن يدفع للخزينة رسما خاصا قدره 8000 دج للمتر المكعب.

-رسم خاص بالمياه. في حالة ما إذا كان مخطط التطوير المقترح من طرف المتعامل وALNAFT ينص على استعمال المياه الصالحة للشرب، فيتعين على المتعامل أن يسدد رسما بـ 80 دج لكل متر مكعب، ويسدد سنويا إلى الخزينة العمومية.

<sup>1</sup> عبد المجيد قيجاتي، عبد الوحيد صرامة، محددات الجباية البترولية في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة، 1980-2014مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، 2016، ص 326.

## المبحث الثالث: الإطار النظري للموازنة العامة

### المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة

#### أولاً: مفهوم الموازنة العامة

هناك عدة تعريفات تتعلق بالموازنة العامة تختلف من باحث الى آخر وذلك باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها كل باحث ويمكن حصر اهم التعاريف فيما يلي :

أطلق لفظ الميزانية في بادئ الأمر على حقيبة النقود أو المحفظة العامة ثم قصد بها بعد ذلك مالة الدولة وفي جميع الحالات تعني كلمة الموازنة العامة الإيرادات والنفقات للدولة واستخدم لفظ الميزانية لأول مرة في بريطانيا.<sup>1</sup>

تمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لاي دولة من الدول إذ أنها تشمل بنود الاتفاق العام وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها بالإضافة أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الانفاق.<sup>2</sup>

هي تقدير لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقدر عادة بسنة وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.<sup>3</sup>

#### ثانياً: تعريف الموازنة العامة

تعريف الموازنة في العامة في التشريعات الحكومية:

أوردت تشريعات بعض الدول تعاريف متعددة للموازنة العامة للدولة نذكر منها:

-القانون الفرنسي يعرف الموازنة بأنها "الصياغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها، ويؤذن بها ويقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية المالية "

-القانون البلجيكي يعرف الموازنة العامة بأنها" بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية "

<sup>1</sup> jess Burk head Government budgeting john wileynewyork 1963p2.

<sup>2</sup>مجدي محمد شهاب الاقتصاد المالي د،ط،الإسكندرية دار الجامعة الجديدة للنشر 1999ص261

<sup>3</sup>مرجع نفسه،ص263.

-القانون الأمريكي يعرف الموازنة العامة بأنها" صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواراداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراح الجباية المبسطة فيها"

-القانون اللبناني يعرف الموازنة العامة بأنها" صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواراداتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق.<sup>1</sup>

نجد أن تعريف الموازنة العامة متقارب في مختلف التشريعات الحكومية حيث أجمعت جلها على أن الموازنة عبارة عن وثيقة أو برنامج تتكون من عنصرين هما الإيرادات والنفقات العامة وتتم معالجتها عن طريق ثلاث مراحل متتالية تتمثل في التحضير والمصادقة والتنفيذ.

ب-: تعريف الموازنة العامة في مؤلفات المالية العامة

جاءت تعاريف الموازنة العامة في المؤلفات المالية العامة متماشية مع النظرة الحديثة لمفهوم الموازنة وعلاقاته مع سياسة ووظائف الدولة ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

-الموازنة العامة للدولة هي " العملية التي يتم من خلالها تحديد النفقات العامة والإيرادات العامة التي تمكن من تنفيذ السياسة المالية للدولة خلال مدة زمنية محددة "<sup>2</sup>.

-الموازنة العامة هي عبارة عن" : توقع وإجازة للنفقات والإيرادات العمة عن مدة مستقبلية غالبا ما تكون سنة "<sup>3</sup>.

-الموازنة العامة هي "بيان تقديري سنوي مفصل ومعتمد يحدد الإيرادات والنفقات التي تقوم بها الهيئة العامة لتحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها"<sup>4</sup>.

ثالثا: خصائص الموازنة العامة:

وتتمثل في خاصيتين أساسيتين وهي: <sup>5</sup>

-الموازنة العامة كوثيقة وخطة.

<sup>1</sup>حسن عوضة المالية العامة، ط 6، دار النهضة العربية 1983 ص 41.

<sup>2</sup>عبد المجيد دراز، سميرة أيوب، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة، الإسكندرية، 2002 ص. 53

<sup>3</sup>عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شحبة □ مقدمة في الاقتصاد العام □ دار الجامعة الجديدة للنشر □ الإسكندرية، 1998، ص 131.

<sup>4</sup>صلاح الدين عبد الحليم سلطان □ سلطة ولي الأمر في فرض وضائف مالية (الضرائب)، هجر للطبع والنشر والتوزيع القاهرة 1988 ص. 16.

<sup>5</sup>فهيم محمود شكري مرجع سبق ذكره ص 13.

-الموازنة العامة كأداة لتدخل الدولة.

- الموازنة العامة كوثيقة وخطة :

وقد أعطت التعاريف تصنيفين لهذه الخاصية فمنهم من اعتبر الموازنة العامة وثيقة رسمية وتشريعية ومنهم من اعتبرها خطة عمل مستقبلية شاملة ومرنة.

**الموازنة العامة وثيقة رسمية وتشريعية**

الموازنة العامة وثيقة رسمية □ لأنها تصدر عن جهة رسمية هي الحكومة □ وهي لذلك تمثل اعترافاً علنياً ومحدد من الحكومة لمجتمعها أو غيره يتضمن مستقبل النشاط المال للحكومة.<sup>1</sup>

الموازنة العامة وثيقة تشريعية □ لا تتضمن جميع خواص القانون بل هي سند أو وثيقة أو صك أو برنامج أو أنها عمل إداري بحت والحقيقة أن الموازنة تتألف من قانون الموازنة وبه تقدير لمجموع الإيرادات والنفقات السنوية.<sup>2</sup>

**الموازنة العامة خطة سنوية شاملة ومرنة**

-الموازنة العامة خطة سنوية □ فهي جزء من التخطيط المالي قصير الأجل لعمل الحكومة لمدة زمنية مقبلة تسمى السنة المالية.

موازنة العامة خطة عمل مستقبلية تستند إلى مجموعة من التنبؤات والتقديرات والاجتهادات التي تتداخل خلالها المعطيات المؤكدة مع المعطيات الغير مؤكدة □ ولها أهمية كبيرة في مساعدة ذوي الاهتمام بالكشف على المستقبل وتحديد أبعاده المتوقعة خلال فترة الموازنة.<sup>3</sup>

-الموازنة العامة خطة شاملة تغطي أثارها جميع النشاطات والمستويات التي تنظم سير المجتمع والدولة خلال سنة مالية محددة.

-الموازنة العامة خطة مرنة □ أي أنها لا بد أن تتميز بالمرونة الكافية التي تمكنها من مواجهة أي تغيرات قد تحدث أثناء السنة المالية التي تغطيها □ وذلك لتدعيم احتمال نجاحها في تحقيق الأهداف.

<sup>1</sup>لعمارة جمال □ مرجع سبق ذكره، ص.43

<sup>2</sup>حسن عواضة □ مرجع سبق ذكره، ص.46

<sup>3</sup>علي العربي وعبد المعطي عساف □ دورة الموازنة العامة ومشكلاتها في الدولة النامية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان 1986 ص 12.

## - الموازنة العامة أداة لتدخل الدولة

أصبحت الموازنة العامة أداة الدولة المعاصرة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية □ وفي ظل تطور مفهوم الدولة وتوسع مجال نشاطها الشيء الذي أدى إلى زيادة الاحتياجات إلى مصادر إضافية للدخل نتيجة لزيادة النفقات الأمر الذي أدى إلى بروز الموازنة العامة كأداة حاسمة لإحداث مجموعة من التغييرات التي تخدم مصلحة الدولة وأهم ما يمكن أن تحدثه الموازنة العامة ما يلي:

-مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال وقوف الحكومة في الاتجاه المعاكس للتيارات السائدة؛  
-تحقيق التطور والتوازن الاقتصادي العام □ وذلك عن طريق تخصيص جزء من النفقات العامة من أجل : إنجاز بعض الاستثمارات الأساسية في بعض فروع النشاط الاقتصادي لرفع معدلات الإنتاج الوطني؛

-إعادة توزيع الدخل الوطني □ عن طريق زيادة النفقات الاجتماعية الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود □ أو عن طريق إعادة تنظيم سياسة الأجور أي التقليل من التفاوت بين الفئات المختلفة للأجر؛  
-رفع مستوى الكفاءة الإدارية للجهاز الحكومي □ إذ أن الوحدات الإدارية هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ الموازنة العامة باستخدام مختلف إجراءات الاتصال والتشاور والتنظيم والتقييم المتواصل من أجل زيادة مستويات الأداء للجهاز الإداري؛<sup>1</sup>

الموازنة العامة أداة رقابية للنشاطات الحكومية □ أي أنها تعمل على تحقيق مبدأ المسؤولية والمحاسبة كما تساعد البرلمان على كشف الانحرافات وتحديد الفروقات بين ما تم تخطيطه وما انجز فعلياً وتحدد أسباب الانحرافات وكيفية معالجتها مستقبلاً.

## رابعاً: أبعاد الموازنة العامة

### - البعد المحاسبي للموازنة العامة

<sup>1</sup>عبد المعطي عساف □ المحددات الأساسية لدورة الموازنة العامة □ المجلد 14، العدد 2، مجلة العلوم الاجتماعية □ جامعة الكويت □ 1986 ص. 236.

ينظر المحاسبون للموازنة العامة على أنها مجموعة جداول لأرقام حسابية تتعلق بالاعتمادات المخصصة والمتوقع إنفاقها في الأغراض التي رصدت من أجلها أي لتحقيق الأهداف التي تسعى من أجلها الدولة لخدمة المجتمع وتحقيق المصلحة العامة.

علاقة الموازنة العامة بالمحاسبة تتجلى العلاقة بينهما فيما يلي:

- النظام المحاسبي الحكومي ما هو إلا انعكاس لتبويبات الموازنة العامة من ناحية الشكل والتنفيذ خلال السنة □ وتظهر الارتباط بين الموازنة ونظام حسابات الحكومة في أن أسلوب التبويب هو المحدد الرئيسي لطبيعة الدفاتر المحاسبية.<sup>1</sup>

- وجود علاقة بين الجداول التفصيلية للموازنة وبين الهيكل المحاسبي للموازنة □ أي أن كل اعتماد في موارد الموازنة يقابله حساب مستقبلي ضمن الحسابات العامة للموازنة.

- تمثل الحسابات الختامية المرحلة النهائية لدورة الموازنة وهي المرحلة التي تكشف عن الحوصلة الرقمية لحقيقة تنفيذ الموازنة ومطابقة ذلك بالتقارير المسجلة فيها<sup>2</sup>

#### - البعد الإداري للموازنة العامة

ويتمثل البعد الإداري في توزيع المسؤوليات □ على مختلف السلطات العامة □ وفق ما ينسجم مع طبيعة العلاقات السياسية والتنظيمية القائمة بينها □ ويمكن توضيح البعد الإداري للموازنة من خلال إعطاء المفاهيم المتعلقة بالقواعد الإدارية لتنظيم الموازنة العامة وطبيعتها.<sup>3</sup>

- القواعد الإدارية لتنظيم الموازنة العامة

- إخضاع السلطة التنفيذية لإشراف الشعب عن طريق السلطة التشريعية خلال مختلف مراحل إعداد الموازنة، وذلك لضمان حسن تنفيذ الموازنة العامة.

- السلطة التنفيذية هي التي تشرف على مختلف وحداتها وفروعها وبالتالي فإن ممارسة المسؤولية من خلال الجهاز التنفيذي هو الذي يكفل تنفيذ خطة الموازنة العامة.

<sup>1</sup> سلطان محمد سلطان □ وصفي حسن أبو المكارم، المحاسبة في الوحدات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية، دار المريخ، الرياض □ 1990 ص. 63

<sup>2</sup> فهمي محمود شكري، مرجع سبق ذكره، ص. 22

<sup>3</sup> لعمارة جمال □ مرجع سبق ذكره □ ص. 20

## الطبيعة الإدارية للموازنة العامة

إن المظهر الإداري عامل أساسي في جميع مراحل الموازنة وخطواتها وتنظيم جميع النشاطات الإدارية وبرمجتها كالمشتريات والتدريب والترقيات والتعيينات التي تتم بقرارات إدارية جذورها في الموازنة وحدودها أيضا تقررها الموازنة.<sup>1</sup>

## البعد القانوني للموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة أداة لفرض الرقابة من طرف السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية وقد دار جدل بين فقهاء القانون على اعتبار الموازنة قانونا، أو عمل إداري من حيث الشكل والموضوع.

## -الموازنة قانون

يرى الدارسون للطبيعة القانونية للموازنة العامة أن:<sup>2</sup>

الموازنة من حيث الشكل قانون كبقية القوانين الأخرى تشمل على أحكام قانونية تمثل وفي مجموعها برنامج كامل لإدارة شؤون الدولة.

الموازنة تمثل عمل إداريا، وقانونيا في بعض جوانبها فمن جانب النفقات عمل إداري ومن ناحية الإيرادات عمل قانوني، إذ يتطلب فرضها وجبايتها مصادقة السلطة التشريعية.

الموازنة قانون من الناحية الشكلية، لكنها تفتقد المعنى الفني الدقيق للقانون ولا تشمل على قواعد عامة ملزمة كما أن الدستور يشترط عرضها على البرلمان لأهميتها مما يوفر لها صفة الشكلية القانونية وتتأكد الصفة القانونية للموازنة العامة من ضرورة إقرار أسسها، وقواعدها والتي نذكر منها:

-هيكل تبويب الموازنة.

-طرق إعداد الموازنة والمصادقة عليها.

-سلطات واختصاصات تنفيذ الموازنة.

-موعد تقديم مشروع الموازنة إلى السلطة التشريعية وتاريخ المصادقة عليه.

<sup>1</sup>محمد إسماعيل محمد الاتجاهات الحديثة في إعداد الموازنة العامة، مطبعة المعارف، الشارقة 1994.  
<sup>2</sup>لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص. 24.

-تاريخ بدأ السنة المالية وتاريخ انتهائها.

-طرق واختصاصات الرقابة على تنفيذ الموازنة.

-الموازنة عمل إداري.

يرى فريق من الدارسين ضرورة التفريق بين الموازنة العامة □ وبين قانون ربطها عند البحث عن الطبيعة القانونية للموازنة □ ذلك حيث أن الموازنة تعد من طرف الحكومة، وتعرض على السلطة التشريعية، وعند الموافقة عليها يصدر قانون يسمى قانون ربط الموازنة □ أي أنها لا تكتسب صفة القانونية لا من جهة الموضوعية، لأنها لا تقرر قواعد عامة ودائمة، ولا من جهة الشكل حيث هي برنامج يعد من طرف السلطة التنفيذية، ينظم الإنفاق والإيراد عن مدة محددة □ أي انه يمثل جزء من اختصاصاتها التي تمارسها في شكل قرارات.

#### البعد الاقتصادي للموازنة العامة

-من وجهة نظر هذا البعد، فإن الموازنة العامة تشمل مجموعة من الوظائف تجعل منها وسيلة فعالة لتنفيذ السياسة الاقتصادية، التي من أولوياتها المحافظة على أهداف العمالة الكاملة، ودرجة معقولة من استقرار الأسعار، والتوازن في القطاع الخارجي، ومعدلاً مقبولاً للنمو الاقتصادي.

-تهدف الموازنة العامة من وجهة نظر هذا البعد الى تعميم التوازن الاقتصادي باعتباره الوظيفة الأساسية لها.<sup>1</sup>

-الكفاءة في تخصيص الموارد □ وذلك يتطلب تحديد أهمية كل الأهداف، وتكوين قرارات حكم على العلاقات بين القطاعات الاقتصادية، والطلبات المتنافسة ضمن الحكومة ذاتها، وكيفية تأثير الإيرادات، والنفقات والتمويل المقترح عليها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>غازي عبد الرزق النقاش، المالية العامة تحليل أسس الاقتصادية المالية، دار وائل للنشر، عمان، 1997، ص.96  
<sup>2</sup>المرجع السابق، ص.203.

## البعد السياسي للموازنة العامة

يعتبر هذا البعد من أبرز الأبعاد وأكثرها تعبيراً عن طبيعة الموازنة، فهي عبارة عن وثيقة سياسية تبرز فلسفة الدولة في شتى الميادين، لذلك فهي تعكس السياسة العامة للدولة، وبهذا فإن المظهر السياسي للموازنة يعني استعمالها كأداة لتحقيق أهداف الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ كما أن الدور السياسي للموازنة يبرز من خلال الصراع الذي يدور، بين السلطتين التشريعية، والتنفيذية حول اعتماد الموازنة، وتعديلها بما يخدم مصلحة الأمة بمختلف شرائحها.

يمكن تحديد المظهر السياسي للموازنة العامة في العناصر التالية:<sup>1</sup>

- اعتماد الموازنة يمكن المجلس النيابي من النظر في كافة المصالح العمومية، وفحص النظام الإداري برمته.

- تمكن الموازنة العامة السلطتين التشريعية والتنفيذية، فرض سلطتهما على مصالح الدولة، وما يجب أن تسلكه في العام القادم.

## المطلب الثاني: مراحل إعداد الموازنة العامة

مراحل إعداد الموازنة العامة يمر تحضير الموازنة وإعدادها بمراحل وإجراءات معينة تلتزم بها □ وعند اتخاذ هذه الخطوات لا بد من مراعات مجموعة من المبادئ والقواعد التي يقررها علم المالية العامة التقليدي عند إعداد ميزانية.

## أولاً: مبادئ إعداد الموازنة العامة

عند إعداد ميزانية يتعين على السلطة التنفيذية الوضع بحسبانها عدد من المبادئ العامة والتي صارت من المسلمات في علم المالية العامة وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي<sup>2</sup>: سنوية □ وحدة الموازنة □ عمومية الموازنة □ توازن الموازنة □ مبدئ الشمولية □ الوضوح □ المرونة □ المشاركة.

تشتمل الموازنة العامة على عدة قواعد تحكم تحضيرها واعتمادها، وهي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> شوقي عبده الساهي، مراقبة الموازنة العامة للدولة على ضوء الإسلام، مطبعة حسان، القاهرة، 1983 ص 21.  
<sup>2</sup> محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص 323.  
<sup>3</sup> عدنان حسين الخياط وآخرون، اقتصاديات الموازنة العامة، الجزء الأول، ط 1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان 2016 ص 37-38.

مبدأ السنوية: أن يتم التوقع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام، ويعني هذا المبدأ أيضاً أن الموازنة يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية.<sup>1</sup>

مبدأ الشمول: شاملة لجميع النفقات والإيرادات.

مبدأ العمومية (عدم التخصيص، الشبوع): أي موارد ونفقات شائعة فلا يجوز تخصيص إيرادات معينة لمقابلة نفقات معينة.

مبدأ الوحدة: موازنة واحدة تحتوي على كافة نفقاتها وإيراداتها، حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة من مراقبة تصرفات الدولة المالية، ومطابقتها للأهداف المحددة.<sup>2</sup>

مبدأ الوضوح: تتسم الموازنة العامة بالوضوح الكافي لفهم محتويات وتفصيلات الموازنة إذ لا تُدرج اعتمادات مجملة بل مفصلة.

مبدأ المرونة: أي سهولة التنفيذ بمراعاة الاحتمالات المختلفة، التي قد تواجهها خلال السنة، والبحث عن بدائل لهذه الاحتمالات.

مبدأ التوازن: في المفهوم التقليدي يقصد به تساوي جملة نفقات الدولة، مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية، دون زيادة، أو نقصان، أما المفهوم الحديث فهو يميل إلى استبدال فكرة التوازن المالي، بفكرة أكبر، وهي التوازن الاقتصادي حتى لو أدى هذا إلى عجز مؤقت في الموازنة<sup>3</sup> والذي يتم معالجته إما بالافتراض، أو بضغط الإنفاق أو زيادة الإيراد أو بكليهما معاً.

مبدأ المشاركة: بين البرلمان والحكومة والمختصين (خبراء إعداد الموازنة).<sup>4</sup>

#### ثانياً: إجراءات التحضير لإعداد الموازنة العامة

تتطلب دراسة إجراءات التحضير، وإعداد الموازنة، التطرق إلى السلطة المختصة بتحضير الموازنة □ حيث تلعب السلطة التنفيذية دوراً أساسياً في هذه المرحلة، وذلك راجع إلى عدة اعتبارات منها:<sup>4</sup>

– تعبر الموازنة عن البرنامج، وعن الخطط الحكومية في المجالات المختلفة.

<sup>1</sup> محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص. 324.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص. 329.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص. 345.

<sup>4</sup> محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص. 352-362.

-السلطة التنفيذية تتولى إدارة الوحدات في القطاع العام، ومن ثم فهي الوحيدة التي تعلم ما تتطلبه الإدارة من نفقات.

-تعد أكثر السلطات معرفة بالمقدرة المالية للاقتصاد الوطني، بفضل الأجهزة الإحصائية التي تشرف عليها ما يوفر لها مجموعة من البيانات والتقديرات الضرورية.

-تعتبر السلطة التنفيذية في وضع أفضل من السلطة التشريعية، فيما يتعلق في تحديد الحاجات العامة.

### الإجراءات التقنية المتبعة بصدد تحضير الموازنة

يقوم وزير المالية باعتباره ممثل السلطة التنفيذية، بمطالبة كافة الوزارات والمصالح بإرسال تقديراتهم للإيرادات والنفقات، عن السنة المالية المقبلة في موعد هو يحدده، لكي يتسنى له الوقت اللازم لإعداد مشروع ميزانية الدولة، ويمكن عرض هذه الإجراءات في شكل عناصر كالتالي:

-إعداد التقديرات للنفقات والإيرادات، من طرف المصالح، أو الهيئات، أو المؤسسات العمومية خلال السنة الجديدة.

-إرسال هذه التقديرات المعدة من طرف الهيئات، إلى الوزارات التابعة لها، كل حسب اختصاصه.

-تقوم الوزارات بمراجعة التقديرات وتقوم بعملية تنقيحها أو إجراء التعديلات التي تراها ملائمة.

-إدراج التقديرات المعدلة في مشروع الموازنة العامة للدولة.

-تقوم وزارة المالية بتقدير إيراداتها ونفقاتها ذلك بعد وصول كافة التقديرات من طرف مختلف الوزارات.

-تجمع كل التقديرات من طرف المديرية العامة للميزانية بالوزارة.

### تقنيات تقدير النفقات والإيرادات

تختلف الطرق والأساليب المتبعة لتقدير النفقات والإيرادات العامة الواردة في الموازنة ويمكن تقدير النفقات والإيرادات في الموازنة بعدة طرق

أولاً- تقدير النفقات:

يتم تقدير النفقات دون صعوبة تقنية حيث ان كل مرفق يحدد نفقاته المستقبلية على أساس حجم نفقاته السابقة مضافا له ما سيقوم به من استثمارات خلال السنة المقبلة ان وجدت ويتم تقدير النفقات باستخدام عدة طرق:

### -الاعتمادات المحددة والاعتمادات التقديرية

الاعتمادات المحددة تمثل الأرقام الواردة بها الحد الأقصى تطبق على المرافق القائمة ولا تتجاوز الاعتمادات المخصصة لتغطية النفقات، إما التقديرية فهي نفقات يتم تحديدها على وجه التقريب وهي تطبق على مرفق جديد عادةً أي لم يعرف نفقاته على وجه التحديد.

### -اعتمادات البرامج

هذه الطريقة تعتمد لتقدير نفقات تتعلق بمشاريع طويلة الأجل وتتم بطريقتين: إما تحديد مبلغ النفقات بصورة تقديرية، ويُدْرَج في كل سنة الجزء الذي ينتظر دفعه فعلا من النفقات وتسمى طريقة اعتمادات الربط، وإما أن يتم إعداد قانون خاص مستقل عن الموازنة يسمى بقانون البرنامج ويتم على أساسه وضع برنامج مالي ينفذ على عدة سنوات وتسمى طريقة اعتمادات البرامج.

### ثانياً- تقدير الإيرادات

يتم تقدير الإيرادات العامة بصعوبة تقنية، إذ انه يتعلق بظروف ومتغيرات اقتصادية قد تطرأ على الاقتصاد الوطني من اجل تحديد مصادر الإيرادات المختلفة، وخاصة الضرائب، في السنة المالية المقبلة، ويتم تقدير الإيرادات العامة باستخدام عدة طرق:

التقدير الآلي: تتمثل هذه الطريقة في تقدير الإيرادات المقبلة على أساس ألي لا يترك للقائمين بتحضير الموازنة أي سلطة تقديرية لتقدير الإيرادات المتوقع الحصول عليها.

التقدير المباشر: تستند هذه الطريقة على التوقع أو التقدير باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حدة وتقدير حصيلته المتوقعة بناء على هذه الدراسة المباشرة.

### ثالثاً: اعتماد الموازنة العامة

تبدأ مرحلة الاعتماد بعد أن تنتهي السلطة التنفيذية من إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة، وتستمر طول فترة دراسته ومناقشته، وتنتهي بالمصادقة عليه.

وتعتبر هذه المرحلة هي المرحلة النهائية التي يتم من خلالها مراجعة الموازنة من وجهة نظر تختلف في أهدافها عن وجهات النظر التي شاركت في تحضيرها.<sup>1</sup>

أولاً: إجراءات وضوابط اعتماد الموازنة العامة

تعتبر هذه المرحلة هي المرحلة الثانية وتقوم بها السلطة التشريعية باعتبارها ممثل الشعب وتمارس السلطة هذه المهمة وفق إجراءات وضوابط عامة منظمة لمنهجية إعداد الموازنة العامة باعتبارها أداة لعرض وتنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية للدولة.<sup>2</sup>

ويخضع اعتماد الموازنة لعدة إجراءات هي:

- دراسة مشروع الموازنة في اللجنة المالية، وتسمى لجنة المالية لأن صلاحياتها تمس جميع المشاريع التي لها صفة المالية وكذا إعداد تقارير عن المشاريع وإدخال التعديلات اللازمة.<sup>3</sup>

- مناقشة مشروع الموازنة في المجلس النيابي وفيه يتم تقديم المشروع إلى السلطة التشريعية كما يتم توضيح بعض الأمور والتي نذكر منها :<sup>4</sup>

الاتجاهات التي تتوي الحكومة انتهاجها.

السياسة الحكومية المستقبلية.

عرض موجز عن المبالغ المتوقع تحصيلها وصرفها خلال السنة.

تقديم حصيلة تنفيذ ميزانية العام الماضي.

كما لا يخلو اعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة من بعض الضوابط التي تتعلق بالنفقات العامة وكذا الإيرادات العامة.

- ضوابط اعتماد النفقات العامة ونذكر منها

جاءت ضوابط اعتماد النفقات كالتالي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> خالد شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص.306.

<sup>2</sup> عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص.302.

<sup>3</sup> لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص.135.

<sup>4</sup> فهمي محمود شكري، مرجع سبق ذكره، ص.85.

عدم إقرار النفقات المخالفة لمبادئ الدستور.

احترام التعاقدات السابقة والحقوق المكتسبة.

احترام الشروط الدستورية الخاصة ببعض أنواع النفقات.

- ضوابط اعتماد الإيرادات العامة ونذكر منها

جاءت ضوابط اعتماد الإيرادات كالتالي:<sup>2</sup>

ترك امر تقدير واعتماد التكاليف المحلية للسلطة المحلية.

أخذ موافقة السلطة التشريعية على جباية الضرائب مرة واحدة إلى أن تصدر قوانين تخالفها.

التزام الحكومة بتحصيل الضرائب والرسوم وبقية الإيرادات المبينة في الموازنة، دون التقيد بالمبلغ الإجمالي المقدر لها.

إمكانية تحصيل ضريبة مستعجلة إذا رأت الحكومة أن إقرار المجلس قد يطول؛ هذا وبعد اعتماد الموازنة العامة من طرف السلطة التشريعية ترفع إلى رئيس الدولة للمصادقة عليها، ثم تنشر بقانون في الجريدة الرسمية لتبدأ المرحلة من دورة الموازنة وهي مرحلة التنفيذ.

#### رابعاً: تنفيذ الموازنة العامة

إن موافقة السلطة التشريعية على الموازنة العامة، وصدور قانون الموازنة العامة يعني بداية مرحلة التنفيذ، أي الانتقال من التنبؤ لمدة مقبلة إلى واقع ملموس في وقت حاضر، ويقصد بتنفيذ الموازنة العامة، العمليات التي يتم بواسطتها تحصيل المبالغ الواردة في جانب الإيرادات العامة، وإنفاق المبالغ الواردة في

جانب النفقات العامة، كما أن تنفيذ الموازنة العامة متطابق مع الواقع العملي وقريب جداً من الأرقام الواردة في الموازنة العامة.

<sup>1</sup> منير الحمش، دراسات في المالية العامة واتجاهاتها الحديثة، مؤسسة الوحدة، دمشق، 1986ص.253.  
<sup>2</sup> المرجع السابق، ص.255.

كما لا تقتصر مرحلة تنفيذ الموازنة العامة على تحصيل الإيرادات العامة وإنفاق النفقات العامة بل تتناول كذلك المتابعة والرقابة لأثار العمليات المالية في الاقتصاد القومي، واتجاهات تطبيق الموازنة نحو الأهداف الاقتصادية والمالية المنشودة وتستطيع الدولة من خلال المتابعة والرقابة، تعديل سياسة الإيراد وسياسة الإنفاق في الوقت المناسب إذا تطلب الأمر ذلك.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: هيكل الموازنة العامة ومعالجة العجز الموازني

#### أولاً: مفهوم هيكل الموازنة العامة

يقصد بهيكل الموازنة العامة، الجوانب التنظيمية لإطار الموازنة العامة وتقسيماتها وتبويباتها وطرق جدولة البيانات المعروضة فيه<sup>2</sup> وقد تعددت هياكل الميزانيات باختلاف الاتجاهات والأساليب التي تتبناها أنظمتها، ولذا يعتبر اعتماد هيكل ملائم للموازنة من الخطوات المهمة التي يجب اتخاذها بغية الوصول إلى إعداد جيد للموازنة العامة.

تأثر تطور هيكل الموازنة بعوامل معينة هامة ألا وهي أولوية التخطيط، ومطابقة الأهداف وعلاقتها بالوظيفة وتقييم التكاليف والمنافع، وقد مارست عملية المقارنة الدولية تأثيراً إضافياً بسيطاً في تصميم هيكل الموازنة العامة، واقتضت الحاجة تحسين التبويب ليخدم متطلبات التوافق والبساطة.<sup>3</sup>

الإيرادات العامة: تمثل الإيرادات العامة مجموع الدخل الذي تستلمه الحكومة عبر خزينتها، واللازم لمواجهة النفقات العامة ويكون عادة بصورة نقدية.<sup>4</sup>

تمثل الإيرادات العامة جميع الموارد التي تحصل عليها الدولة بصفتها السيادية سواء أكانت نظير الخدمات التي تُقد إلى الأفراد (الرسوم)، أم بدون مقابل (الضرائب)، فضلاً عن إيرادات أملاك الدولة (دخل الدومين ويقسم إلى عام وخاص)، وكذلك القروض العامة سواءً الداخلية منها أو الخارجية. وتُعد

<sup>1</sup> غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط 1، دار البيارق، عمان، 1993 ص ص 221.

<sup>2</sup> فهمي محمود شكري، مرجع سبق ذكره، ص 131.

<sup>3</sup> محمد إسماعيل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 67.

<sup>4</sup> عدنان حسين الخياط وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 42.

المصادر الطبيعية (الإيرادات المالية لتصدير النفط الخام) مصدراً مهماً وأساسياً في جانب الإيرادات العامة للدولة الريعية إذ نسباً مرتفعة من إيرادات الموازنة العامة.<sup>1</sup>

النفقات العامة: هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة، وتتضمن جميع النفقات المخصصة في الموازنة العامة سواء أكانت تشغيلية أم استثمارية. فضلاً عن المدفوعات التحويلية المختلفة بهدف تحسين المستوى المعيشي والضمان الاجتماعي لمواجهة آثار التقلبات الاقتصادية لا سيما البطالة.<sup>2</sup>

وتنقسم تبعاً للأغراض إلى إدارية، اقتصادية، اجتماعية، مالية وعسكرية؛ كما تنقسم وفقاً للأساس الاقتصادي إلى قسمين هما:<sup>3</sup>

النفقات التشغيلية: وتتضمن نفقات المعاملات التشغيلية للوزارات والوحدات، أي النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة؛

النفقات الاستثمارية: تتضمن نفقات المشاريع الاستثمارية، ويتميز الإنفاق الاستثماري بصفة استثنائية بكونه يمثل المحدد الثاني للدخل الوطني بعد الاستهلاك، إذ لاحظ كينز أن أية زيادة في حجم الإنفاق الاستثماري سيولد قدر أكبر في حجم الدخل الوطني من خلال آلية العمل المضاعف.

### ثالثاً: العجز الموازني وطرق معالجته

#### الفرع الأول: العجز الموازني

##### مفهوم العجز الموازني:

"هو زيادة النفقات عن الإيرادات في موازنة الدولة العامة بحيث لا تستطيع الإيرادات مجازاة الزيادة المضطردة في نفقات الدولة العامة، فالنفقات هي التي تحدد غالباً حجم العجز، ولما كان العجز يُتعرّف عليه في العادة عند إعداد الموازنة وقبل البدء في التنفيذ فإن الحكومة تعمل بدايةً على علاجه إما بتخفيض الإنفاق أو محاولة زيادة الإيرادات، فإذا لم تستطع ذلك فإن العجز يعالج بالغير؛ يُرى في الفكر

<sup>1</sup> كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، ط 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 81.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 83.

<sup>3</sup> عدنان حسن الخياط وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 44.

المالي الحديث أن المطلوب هو تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وأن الدولة تتعمد إيجاد عجز في موازنتها وهو ما يعرف بالعجز المخطط".<sup>1</sup>

### أنواع عجز الموازنة العامة للدولة:

تتمثل أشكال العجز الموازني فيما يلي (:)<sup>2</sup>

-العجز المؤقت : يُسمى العجز الموسمي، ويحدث نتيجة لأسباب طارئة أو غير عادية أو بسبب خطأ في تقدير بعض عناصر الموازنة العامة، وهذا النوع من العجز يزول بزوال السبب المؤدي لحدوثه، ويمكن معالجته بعد فترة زمنية قصيرة قد تكون في الموازنة القادمة.

-العجز المُقدر : يسمى أيضاً العجز المخطط أو المقصود، وهو الذي تسمح به الدولة في الموازنة بحدود وشروط معينة وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده، حيث تقوم الدولة بصورة مقصودة إلى زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة العادية وقد يطول ويقصر أحيانا حسب الظروف والحاجة التي ألجأت الدولة إليه.

-العجز الهيكلي : يحدث عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة بصفة مستمرة، فيصبح عجزا دائما، والسبب في ذلك عدم توازن الجهاز المالي للدولة الناتج من زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن القدرة للاقتصاد القومي ككل بجميع مصادره؛ أي مقدرة الدخل القومي على تحمل النفقات العامة بمختلف صورها، وهو ما يدل أو يشير بوجه عام إلى عيب أو خلل في الهيكل الاقتصادي إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجا إنتاجاً كافياً.

كما يمكن تمييز بعض المفاهيم للعجز الموازني نذكر منها:<sup>3</sup>

-العجز الموازني الشامل : يتضمن حاصل طرح الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية مع عدم احتساب دخل الاقتراض من النفقات العامة متضمنة فوائد القروض مع استبعاد اهتلاك ديون الحكومة؛

<sup>1</sup> إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصادي الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص32-29

<sup>2</sup> رفيق شرياق، (ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية)، الملتقى الوطني حول الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر-الوادي، الجزائر، 2016، ص04

<sup>3</sup> مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، 1990-2004 أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص146.

- الدين العام الموازني: حصيلة طرح الإيرادات الضريبية وغير الضريبية من النفقات العامة والتي تتضمن الإنفاق الجاري وصافي الإنفاق ال أرسالي وصافي الأصول المالية؛
- العجز الجاري الموازني: وهو حصيلة طرح الإيرادات المالية من النفقات الجارية؛
- العجز المالي الموازني المحلي : وهو ناتج طرح المنح الخارجية من حصيلة طرح الإنفاق العام من الإيرادات الحكومية.

#### التمويل بالعجز

مفهوم التمويل بالعجز: يعني الوسائل المختلفة التي تلجأ إليها الحكومة لتغطية العجز الناشئ عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة سواء في ذلك التمويل من خلال الدين العام المحلي أو الخارجي أو التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو زيادة الائتمان المصرفي<sup>1</sup>

مفاهيم ومصطلحات حول التمويل بالعجز: تستخدم أدبيات المالية العامة عدة مصطلحات لكن تخطط في معناها، من بينها<sup>2</sup>

- تمويل عجز الموازنة: يعني الوسائل المختلفة التي تلجأ إليها الحكومة لتغطية العجز الناشئ عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة سواء في ذلك التمويل من خلال الدين العام المحلي أو الخارجي، أو التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد، أو زيادة الائتمان المصرفي.
- تمويل الموازنة بالعجز : هو حالة قيام الحكومة بتمويل الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو زيادة الائتمان المصرفي.

#### أسباب عجز الموازنة العامة للدولة:

توجد عدة عوامل وأسباب قد تكون اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، ويمكن إجمالها فيما:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، مرجع سبق ذكره، ص.32

<sup>2</sup> نفس المرجع والصفحة سابقا.

<sup>3</sup> لحسن دردوري، سياسة الموازنة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 صص 126

- أولاً- عامل النمو في الإنفاق العام: من أبرز العوامل المؤدية له، نذكر:
- زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية: بسبب التخلف عن سداد الديون، حيث يتم حساب الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية ضمن النفقات الجارية.
- الإنفاق العسكري : تمثل نسبة كبيرة من مجموع النفقات العامة، بسبب ارتفاع النفقات الدفاعية والأمنية بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي.
- اتساع نمو العمالة الحكومية : وهو ما يؤثر في ارتفاع حجم النفقات الجارية خاصة نفقات التسيير من خلال الأجور والرواتب.
- الأزمات الاقتصادية : في حالة الأزمات الاقتصادية تتجه معظم الدول إلى زيادة الإنفاق العام من أجل التخفيف من حدتها.
- التوسع في النفقات غير الضرورية : ومنه الإسراف في إقامة المباني الحكومية الضخمة والفخمة وتزيينها وشراء الأثاث الفاخر.
- زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك : بسبب زيادة اتساع نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ودعم السلع المحلية ودعم المنتجين المحليين.
- سياسة التمويل بالعجز : هي أداة من أدوات تمويل التنمية الاقتصادية، وفيه يتم تمويل العجز بواسطة الإصدار النقدي الجديد لتشغيل الموارد العاطلة.
- التضخم : يزيد تدهور القدرة الشرائية من نفقات مشتريات الدولة من المستلزمات السلعية.

#### ثانياً: تراجع نمو الإيرادات العامة

لا يمكن اعتبار الموازنة في حالة عجز بسبب الارتفاع الكبير في الإنفاق العام إذا قابله ارتفاع في الإيرادات العامة بنفس النسبة، ولكن يظهر العجز إذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع النفقات العامة، ويمكن إبراز أهم العوامل المتعلقة بقصور الموارد العامة للدولة فيما يلي:

-ضعف الجهد الضريبي : أي نسبة الإيرادات الضريبية (خارج المحروقات) إلى الدخل القومي، وتتميز بانخفاضها في الدول النامية والجزائر خاصة بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي.

-التهرب الضريبي : اقترن وجوده بوجود الضريبة، وأدى التهرب الضريبي إلى إنقاص الحصيلة الضريبية، وهو ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة لأن الضرائب تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة.

-جمود النظام الضريبي : بسبب بطء مساندة التطورات العالمية والمحلية وتغير القوانين التشريعية وغياب إطارات ذوي كفاءة لتطبيق القوانين.

-كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية : بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وهو ما أثر سلباً على إيرادات الدولة.

-تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام : أدى إلى عدم استقرار الإيرادات المالية وقلة حصيلة النقد الأجنبي.

-ظاهرة المتأخرات المالية : تأخر تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانوناً أياً كانت الأسباب.

### الفرع الثاني: معالجة عجز الموازنة العامة

لقد تطرقت دراسات عديدة لموضوع عجز الموازنة العامة وكيفية مواجهته بإيجاد الطرق المثلى لتمويله والتعامل معه، فمن دول العالم من تنتهج برامج الإصلاح الذاتي لمعالجة المشكلة، ومنها من تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية؛ وخاصة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي؛ ومختلف المؤسسات المالية الدولية الأخرى لتمويل عجزها.

تنتهج كثير من دول العالم برامج الإصلاح والتنمية الذاتية التي تعتمد على إجراءات وطرق علاجية تختلف حسب طبيعة نظامها المالي وخصائصه، تهدف هذه البرامج إلى ترشيد النفقات العامة، وزيادة الإيرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك أي الإبقاء على دور الدولة

واضحاً في الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة والتخطيط المحكم، وفي إطار برامج الإصلاح الذاتي، وبغية علاج الجزء المتعلق بالموازنة العامة من النظام المالي تلجأ الدولة إلى إتباع أحد السياسات التمويلية التالية:<sup>1</sup>

**- سياسة التمويل الداخلي لتغطية عجز الموازنة العامة**

تلجأ الدول النامية إلى الاقتراض الداخلي عوضاً عن طلب القروض من الأسواق العالمية في سبيل ذلك تصدر تلك الدول سندات خزينة لتمويل العجز في الموازنة العامة، غير أن هذه السياسة قد تترتب عنها بعض الآثار السلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة.

كما تلجأ الدولة في تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وهذه السياسة تُعدّ تمويلياً بالعجز أو تمويلياً تضخيمياً، ويترتب عليها ارتفاع الأسعار وآثار سلبية على الاقتصاد.

**- ترشيد النفقات العامة**

هو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد، فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.

**- سياسة التمويل الخارجي لتغطية عجز الموازنة العامة**

سواءً باستخدام آليات المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي (مثل حقوق السحب)، أو بالتأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطي العملة الأجنبية المُتَحَصَّل عليها من القروض (قروض حكومية رسمية، قروض من المنظمات الرسمية والبنوك التجارية)، أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في حدود المعقول؛ ويدخل في سياسة التمويل الخارجي لسندات الخزينة التي تستقطب الأموال الأجنبية واستخدام سياسة تشجيع الطلب الخارجي وتنشيطه من خلال تشجيع الصادرات في الوقت نفسه؛ من الملاحظ أن مثل هذا الإجراء لسياسة التمويل الخارجي تنتهجه الدول الصناعية ولا يمكن في

<sup>1</sup>شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، صص 90-92.

كثير من الأحيان أن يُستخدم بنجاح في الدول النامية، لأن العبء الذي تستحمله هذه الدول في سداد تلك القروض على المدى البعيد سيفوق حجم العائدات من هذه القروض.

## خلاصة:

منذ استرجاع الاستقلال أدركت الجزائر أن تطورها مرهون باستقلال ثروتها سواء الطبيعية منها والبشرية والمحروقات خاصة كثروة وجبت أن تمون المحرك لإنعاش تطور الاقتصاد بفضل الإيرادات التي تكتسب من ورائها خاصة بالعملة الصعبة لهذا شجعت الاستثمار الأجنبي وتطوير القطاعات الأخرى الذي سوف يساهم في رفع المداخل الوطنية وتطوير الاقتصاد الوطني.

تعتبر الموازنة العامة أحد العناصر المهمة للاقتصادات الوطنية إذ يتم من خلالها مراقبة الإيرادات والنفقات الإجمالية للحكومة ومراقبة موارد الدولة واستخداماتها في مختلف المستويات كما يتم استخدامها كإطار يمكن من خلاله اتخاذ القرارات المعقدة بشأن تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية لتجنب الوقوع في العجز الموازني ولمعالجته هناك حلول مختلفة كترشيد النفقات العامة أو الاعتماد على الصناديق السياسية مثل صندوق ضبط الموارد لتغطية العجز.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

**تمهيد:**

شهدت الجزائر مجموعة من الإصلاحات في المجال المالي والاقتصادي قصد تطوير وعصرنة النظام الضريبي بغية توفير الموارد المالية لتسيير الموازنة العامة، وباعتبار الإيرادات الضريبية هي مصدر التمويل الرئيسي للميزانية العامة، ولمعرفة مدى مساهمتها في تغطية النفقات العامة، وكذا الدور الرئيسي الذي تلعبه الصناديق السيادية في سد الثغرات وتغطية العجز الموازي.

تم تقسيم هذا الفصل الى:

**المبحث الأول:** دراسة وتحليل تطور مختلف الإيرادات الضريبية.

**المبحث الثاني:** دراسة تحليلية للنفقات العامة للميزانية العامة للدولة.

**المبحث الثالث:** مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل الموازنة والعجز

## المبحث الأول: دراسة وتحليل تطور مختلف الإيرادات الضريبية

تستخدم الضريبة في الأساس كأداة تمويلية، إلا أن هذا الدور التمويلي لازال قائماً، ولكن تغير نوعاً ما، تبعاً لتغير دور الدولة من الدولة الحارسة، إلى الدولة المتدخلة، وتخلت عن حيادتها، وأصبحت تستخدم الضريبة كأداة للتأثير على الوضع الاقتصادي، والاجتماعي لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية.

## المطلب الأول: الإيرادات الضريبية العادية وغير عادية

أولاً- الإيرادات الضريبية العادية

وهي تلك الإيرادات المتحصل عليها من الضرائب العادية، وتدخل تحتها كل أنواع الضرائب والرسوم ومنها:

- الضرائب على المداخيل والأرباح.

- الضرائب على الأجور- ضرائب أخرى.

-الضرائب على السلع والخدمات.

-الرسم على القيمة المضافة.

-حقوق الجمارك.

- تسجيلات وطوابع.

وتمثل هذه الإيرادات الكثير من الأمان الاقتصادي خصوصاً وأنها متنوعة ومتعددة من حيث مصادر التمويل، فهي تعتبر من الموارد الرئيسية لتمويل الموازنة العامة قبل أي موارد أخرى للدولة، والتي تعتمد عليها بصفة مؤقتة لتمويل الموازنة العامة مثل القروض العامة أو تلك التي تعتمد عليها بصفة دائمة مثل

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

أملاك العامة للدولة، عوائد المساهمات، عوائد القروض، كما تبرز أهمية هذه الإيرادات في الجزائر كلما تقلصت مكانة إيرادات الضرائب البترولية (المحروقات).<sup>1</sup>

ثانياً- الإيرادات غير الضريبية

هي تلك الإيرادات الغير متعلقة بعملية الضرائب، وتتكون أساساً من:

إيرادات أملاك الدولة.

أرباح بنك الجزائر.

أرباح بعض المؤسسات العمومية.

الهبات والمنح رغم قلّتها.

الجدول رقم 01: تطور حصيلة مكونات الجباية العادية للفترة (2010-2021\*)

الوحدة: مليار دج

السنة	الضريبة على الدخل الإجمالي	الضريبة على أرباح الشركات	الرسم على القيمة المضافة	الضرائب الجمركية	حقوق الطابع والتسجيل	إيرادات الجباية العادية
2010	244.8	316.9	514.7	181.86	39.65	1297.94
2011	382.6	302.1	572.6	222.62	45.19	1527.1
2012	552.5	309.8	652.0	338.21	56.09	1984.3
2013	494.4	328.7	741.6	403.77	62.52	2031.02
2014	531.9	349.3	768.5	970.91	70.77	2091.45
2015	596.5	438.0	824.3	411.2	84.7	2354.7
2016	635.1	474.1	887.8	389.4	95.8	2482.2
2017	705.1	531.0	976.0	356.0	95.0	2663.1

<sup>1</sup>متطلبات إحلل الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدينة، العدد 07، 2017، ص22.

2669.3	95.2	361.5	980.3	564.1	750.6	2018
2697.8	96.1	375.2	1013.1	587.4	794.3	2019
2710.1	96.6	389.6	1060.8	607.9	820.2	2020
4089.3	93.9	294.6	444.7	2423.1	833	*2021

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر سنوات 2010-2021\*

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم 01 يتضح أن حصيلة الجباية العادية ارتفعت من حوالي 122 مليار دج سنة 2012 إلى حوالي 2663 مليار دج سنة 2017، ويرجع ذلك إلى جملة من الإصلاحات المتخذة، والتي انعكست إيجاباً في تسجيل معدلات نمو متزايدة للحصيلة الجبائية.

وتتشكل الجباية العادية أساساً من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حقوق التسجيل والطابع، الضرائب على رقم الأعمال، إضافة إلى الرسوم الجمركية والتي لقيت تعديلات جبائية كل فترة، والجدول الموالي يوضح تطور حصيلة مكونات الجبائية العادية للفترة 2010-2021\* يتضح من خلال قراءة الجدول رقم (01) أن حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي قد ارتفعت من 77.4 مليار دينار جزائري سنة 2004 حيث تفوق نسبة إلى 820.2 مليار دينار جزائري سنة 2020 مساهمتها في الإيرادات الجبائية العادية منذ سنة 2011 نسبة 25% ويعزى السبب وراء الزيادة إلى التعديلات والتغييرات التي مست الأوعية الضريبية ومصادر الدخل الخاضعة للضريبة.

بينما حصيلة الضريبة على أرباح الشركات عرفت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض فقد تزايدت نسب مساهمتها في الجباية العادية من 12.16% سنة 2010 إلى 20.12% سنة 2012 لتشهد انخفاضاً إلى غاية سنة 2016 ثم تعاود الارتفاع إلى 24.41% سنة 2020، وهي أعلى نسبة لها، لتتخفف نسبة مساهمتها إلى ما دون 20% حيث استقرت عند 531 مليار دج سنة 2017، ويرجع التذبذب في حصيلة الضريبة على أرباح الشركات إلى انخفاض الضغط الجبائي وزيادة الإعفاءات المشجعة لبعض المؤسسات والأنشطة.

كما أن مساهمة حصيلة الرسم على القيمة المضافة في الجباية العادية لتتخفف منذ سنة 2010 إلى ما دون 40%، حيث سجلت سنة 2017 ما نسبته 36% وإيرادات بلغت 976 مليار دج. ومع ذلك تعتبر مساهمة حصيلة الرسم على القيمة المضافة في الجباية العادية، وذلك راجع إلى عدم إمكانية

التهرب الضريبي كون الرسم يعتمد على أسلوب الرقابة الذاتية في عمليات الربط والتحصيل .  
كما يوضح الجدول أن نسبة مساهمة الضرائب الجمركية في الجباية العادية شهدت تذبذبا هي الأخرى،  
فقد عرفت فترة 2013-2020 انخفاضا من % 23.92 إلى % 14.01 وهذا الانخفاض مرده أن  
الزيادة في قيمة الضرائب الجمركية لم تتناسب مع الزيادة في الجباية العادية لتشهد فترة 2020 تحسنا  
ملحوظا.

#### المطلب الثاني: الإيرادات الضريبية البترولية

#### الجدول رقم 02: تطور الحصيلة البترولية للفترة (2010-2021\*)

السنوات	إيرادات الجباية البترولية	إيرادات الجباية العادية	إيرادات الجباية الكلية	نسبة الجباية البترولية على الجباية الكلية	نسبة الجباية العادية على الجباية الكلية
2010	1501700	1297944	2799644	53.64	46.36
2011	1529400	1527093	3056493	50.01	49.96
2012	1519040	1908576	3427616	44.32	55.68
2013	1615900	2031019	3646919	44.31	55.69
2014	1577730	2091456	3669186	43.00	57.00
2015	1722940	2354648	4077588	42.25	57.75
2016	1682550	2482208	4164758	40.40	59.60
2017	2126987	2630003	4756990	44.71	55.29
2018	2349694	2711762	5061456	46.42	53.58
2019	2518488	2936414	5354902	47.03	52.97
2020	2200325	4089398	6289723	34.99	65.01
*2021	1927050	3404785	5331835	36.15	63.85

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر سنوات 2010-2021.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن حصيلة الجباية البترولية شهدت تذبذبا في قيمة الإيرادات، ذلك لارتباطها الوثيق بسعر البترول، حيث أنه منذ سنة 2010 شهدت الجباية البترولية ارتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 2013 مستفيدة من تحسن أسعار البترول، لكن في سنة 2014 سجلت انخفاض حاد حيث انخفضت من 565 مليار دج سنة 2014 إلى حوالي 379 مليار دج نتيجة انخفاض أسعار البترول إلى ما دون 11 دولار، لتسجل بعد ذلك ارتفاع مستمرا إلى غاية سنة 2017 أين سجلت حوالي 2015 مليار دينار جزائري لارتفاع أسعار النفط أين تجاوز سعر البترول 100 دولار، وبسبب تداعيات الأزمة المالية سجلت الجباية البترولية انخفاض حاد بنسبة حوالي 20% سنة 2019 أين بلغت حوالي 1501

مليار دج لتسجل بعد ذلك ارتفاع إلى غاية سنة 2020 باستثناء سنة 2014 أين انخفضت من حوالي 1615 مليار دج سنة 2013 إلى 1578 مليار دج سنة 2014 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات إلى ما دون 50 دولار، واستقرت الجباية البترولية عند حدود 2127 مليار دج نتيجة تحسن سعر البترول أين سجل حوالي 53 دولار، مقارنة بسنة 2016 أين سجل سعر البترول حوالي 45 دولار. يرجع الفضل في التحسن المسجل في الإيرادات الجبائية خلال أغلب فترات الدراسة إلى ارتفاع أسعار البترول، وكذا إلى جملة الإصلاحات التي تبنتها الدولة في جانب تحصيل الإيرادات الجبائية.

#### المطلب الثالث: تطور الإيرادات الضريبية العامة في الجزائر

ان ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد انخفاضها سنة 1998 بـ 12.07 \$ للبرميل، إلى 27.72 \$ سنة 2000 ساهم في النمو الملحوظ للإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2008) وتطور للضرائب البترولية، أما الضرائب العادية فلا تزال تمثل نسبة يسيرة من إجمالي الإيرادات العامة، يمكن تجزئة الإيرادات العامة وتطورها كما في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: مكونات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2021\*

الإيرادات خارج % الضريبة البترولية من إجمالي الإيرادات العامة	إيرادات الضرائب العادية	إيرادات % الضريبة البترولية من إجمالي الإيرادات العامة	إيرادات الضرائب البترولية	إجمالي الإيرادات العامة**	السنة
33.87	1527.1	66.13	2905	4392.8	2010
31.27	1527.1	68.73	3979.7	5790.1	2011
33.99	1908.6	66.01	4184.3	6339.3	2012
38.26	2031	61.74	3678.1	5957.5	2013
40.95	2091.5	59.05	3388.4	5738.4	2014
53.49	2354.7	46.51	2373.5	5103.1	2015
64.56	3064.8	35.44	1682.55	4747.43	2016
60.95	3435.3	39.04	2200.1	5635.5	2017
58.65	3938.0	41.34	2776.2	6714.2	2018
58.29	3793.4	41.70	2714.4	6507.9	2019
65.01	4089.3	34.98	2200.3	6289.7	2020
63.97	3408.9	36.02	1919.2	5328.1	*2021

\*\* إجمالي الإيرادات العامة يتضمن إيرادات صندوق ضبط الإيرادات.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر ووزارة المالية.

## المبحث الثاني: دراسة تحليلية للنفقات العامة للميزانية العامة للدولة

يتوفر الاقتصاد الجزائري على موارد مادية وبشرية مرتفعة ونتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط شرعت الجزائر سنة 2001 بإتباع سياسة مالية تتركز على التوسع في النفقات العامة، تجسدت بالخصوص في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة من 2000 إلى سنة 2004 والبرنامج

التكميلي لدعم النمو للفترة من 2005 إلى سنة 2009 والبرنامج الخماسي للفترة من 2010 إلى سنة 2014 وجاءت هذه السياسة بعد فترة صعبة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

لعل من الأسباب التي أدت إلى الزيادة المستمرة للنفقات العامة تعود إلى المحدد الاقتصادي ويقصد بذلك حتمية التغير الهيكل الاقتصادي، والمحدد الاجتماعي وهو عبارة عن ضغط الطلب عن الخدمة العمومية،

والمحدد المالي والمتمثل في الجانب المالي الناتج عن قطاع المحروقات.<sup>1</sup>

تعتبر النفقات العامة من إحدى أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وذلك ما يعرف بالموازنة العامة للدولة، وقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة حيث تشمل على نفقات التسيير، نفقات التجهيز أو الاستثمار.<sup>2</sup>

### المطلب الأول: نفقات التسيير

#### أولاً-تعريف نفقات التسيير

تعرف بالنفقات الجارية لسير أجهزة الدولة الإدارية، وتتل الحصة الأكبر عادة، وأهم ما تشمله :

-نفقات الأشخاص : مثل الأجور والمرتببات للقطاع العام، التعويضات، المنح والعلاوات؛

-نفقات ذوي الحقوق : مثل المجاهدين، ذوي الحقوق، وغيرها؛

- نفقات الوسائل العامة: وتشمل نفقات المصالح العامة الحكومية وتجهيزاتها كالوزارات؛

<sup>1</sup>بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

<sup>2</sup>حمانى عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة نيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2012، ص10.

- تحويلات جارية: وتشمل على القسم الأكبر من نفقات التسيير، وتتألف غالبا من خدمات الإدارات العمومية وفوائد الدين العام.

تظهر ميزانية التسيير في قانون المالية، حيث تظهر المصالح الوزارية والاعتمادات المخصصة لها، أما التكاليف المشتركة فهي نفقات مشتركة بين الوزارات؛<sup>1</sup>

يتم تبويب نفقات التسيير إلى 04 عناوين محددة في المادة 24 من القانون 84-17 المتعلق بقانون المالية وهي أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات، وتخصيصات السلطات العمومية، النفقات الخاصة بوسائل المصالح، التدخلات العمومية<sup>2</sup>

النفقات العادية تتكون من نفقات التسيير والنفقات التحويلية، تضم نفقات التسيير العنوان الثاني تخصيصات السلطات العمومية والعنوان الثالث النفقات الخاصة بوسائل المصالح، أما النفقات التحويلية تضم العنوان الأول أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات والعنوان الرابع التدخلات العمومية.<sup>3</sup>

عرفت نفقات التسيير خلال الفترة 2000 و 2016 تزايدا مستمرا مما يعكس تزايد المهام الوظائف التي تقوم بها الدولة، حيث تتزايد من سنة لأخرى إذ أن نفقات التسيير ارتفعت إلى أعلى مستوى لها بنسبة 86% سنة 1999 وراجع هذا إلى الإصلاحات الهيكلية المنفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.<sup>4</sup>

بلغت نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة 63.07% في المتوسط للفترة 2000 إلى 2016، لتعرف بعدها منحنى تنازلي لنفقات التجهيز خلال نفس الفترة، فيما يتعلق بالقيم المطلقة فإن مبالغ نفقات التسيير تبقى في تزايد مستمر بالرغم من اختلاف معدل النمو السنوي حيث ارتفعت من 856.19 مليار دينار سنة 2000 إلى 4807.3 مليار دينار سنة 2016، ولا تزال نفقات التسيير من حيث حجمها في نمو

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 18-15 المؤرخ في 30/12/2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الأمانة العامة لرئاسة الحكومة، العدد 72، 2015، ص37.

<sup>2</sup> المادة 24 من القانون 84/17 المتعلق بقوانين المالية.

<sup>3</sup> لعمارة جمال، منهجية الموازنة العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص53.

<sup>4</sup> العمري لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد / 05 ديسمبر 2016، ص207.

وارتفاع نتيجة ارتفاع أصنافها المتمثلة في التحويلات الجارية حيث ارتفعت من 1108.5 مليار دينار سنة 2009 إلى 1140.2 مليار دينار سنة 2010 و 1773 مليار دينار سنة 2011 و 2431.7 مليار دينار سنة 2012 وإلى 1984.50 مليار دينار سنة 2013.

فيما يتعلق بنفقات المستخدمين فقد ارتفعت من 910.9 مليار دينار سنة 2009 إلى 1212.6 مليار دينار سنة 2010 وإلى 1774.7 مليار دينار سنة 2011 وإلى 1988.4 مليار دينار سنة 2012 وإلى 1833 مليار دينار سنة 2013، أما فيما يخص منح المجاهدين فقد سجلت 130.7 مليار دينار سنة 2009 لتصل إلى 226.5 مليار دينار سنة 2013.

أما ارتفاع نسبة النفقات الجارية فقد نجم عن ارتفاع التحويلات المالية %52 سنة 2012 مقارنة بـ %31.6 سنة 2011 وبدرجة أقل عن ارتفاع نفقات المستخدمين بـ %10.2 سنة 2011.

إن هذا الارتفاع في نسبة النفقات الجارية (التسيير) لم ينجم عن ارتفاع الخدمة العمومية بل كان ناجم عن ارتفاع التحويلات بما فيها الدعم وارتفاع دخل الموظفين، وبلغت نسبة التحويلات والدعم إلى النفقات الجارية بنسبة %32.1 سنة 1999 وتضاعفت لتصل %48.2 سنة 2009 ثم تراجعت لتبلغ نسبتي %42.9 و %45.7 سنة 2010 و 2011 على التوالي، وذلك بسبب الارتفاع القوي في نفقات المستخدمين، ثم ارتفعت إلى %53.1 سنة 2012.

أخير نصل أن توسع الموازنة للفترة التي هي محل الدراسة، وخاصة في السنتين الأخيرتين قد أدى إلى ظهور نوعين من التحديات الكبيرة اللذان يواجهان الاقتصاد الوطني، يتعلق الأول قابلية استمرارية المالية العامة على المدى المتوسط الأجل، ويتعلق الثاني بأثر النفقات العمومية على النشاط الاقتصادي.

### المطلب الثاني: نفقات التجهيز

يسمى أيضاً الإنفاق الاستثماري، وهو المكون الأساسي الثاني للنفقات العامة، وهي تتطور حسب السنوات خصوصاً في السنوات الأخيرة وهذا تماشياً مع برنامج الإنعاش الاقتصادي، ومن الناحية الاقتصادية تمثل مصدر مهم للنمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مصطفى جاب الله، مرجع سبق ذكره، ص 243.

يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة تظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية من كل سنة حسب القطاعات، وميزانية التسيير أو الاستثمار هي التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي وتخص القطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيز القطاعات بوسائل الإنتاج من أجل تحقيق تنمية شاملة.<sup>1</sup>

تجدر الإشارة إلى أنه هناك بعض الحسابات لا تدخل في الموازنة العامة للدولة مثل :

الحسابات الخاصة، صناديق التطهير والموازنة المستقلة.

اعتمدت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي كوسيلة من وسائل السياسة المالية للتأثير على الوضع الاقتصادي وذلك بتبني برامج تنشيط الطلب الكلي لمحاربة الركود الاقتصادي وخفض معدلات البطالة. وذلك بزيادة الإنفاق العام والخاص والاستهلاكي والاستثماري، وخاصة الموجه للاستثمار ودعم القطاعات التي توفر القيم المضافة بغرض زيادة وتحفيز الإنتاج ورفع مستوى التشغيل وتقليص حجم البطالة؛ وبالمقارنة نجد أن الإنفاق الاستثماري يأتي في الدرجة الثانية بعد الإنفاق الجاري، حيث أنه في حالة انخفاض إيرادات الدولة تلجأ إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري وإيقاف أو تأجيل المشاريع بدلاً من الإنفاق الجاري الذي يتضمن الأجور خاصة، وهو ما يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية؛

سجلت نفقات التجهيز ارتفاعاً خلال الفترة 2009-2000 حيث بلغت ما قيمته 1946.6 مليار دينار سنة 2009 ثم سجلت انخفاضاً إلى ما قيمته 1807.9 مليار دينار سنة 2010 لتعاود الارتفاع من جديد لتصل إلى ما قيمته 1974 مليار دينار سنة 2011 نتيجة الأوضاع الخارجية التي تؤثر على الوضع الاقتصادي الداخلي، حيث انخفضت الإيرادات العامة بسبب انخفاض الضرائب البترولية من 4088.6 مليار دينار

سنة 2008 إلى 2412.7 مليار دينار سنة 2009 ثم إلى 2905 مليار دينار سنة 2010 لتشهد بعدها تحسن إلى 3979.7 مليار دينار سنة 2011.<sup>2</sup>

من جهة أخرى وتماشياً مع الظروف الاقتصادية الداخلية وما تتضمنه من ب ارمج تنمية فإن هذه الزيادة في نفقات التجهيز ترجع أساساً إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 271.4 مليار دينار سنة 2011 إلى 611.1 مليار دينار سنة 2012 بزيادة قدرها 125%.

<sup>1</sup> العمرية لعجال، محمد يعقوبي، مرجع سبق ذكره، ص 208.

<sup>2</sup> العمرية لعجال، محمد يعقوبي، مرجع سبق ذكره، ص 208.

أما نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية كانت حصتها في نفقات الاستثمار بـ 40.1% سنة 2008 فقد عرفت تراجعاً منذ تلك السنة لتبلغ حصتها سنة 2011 نسبة 35.7% وبقيت مستقرة تقريباً سنة 2012 بنسبة 31% من إجمالي نفقات التجهيز بقيمة 693.3 مليار دينار.

كما عرفت النفقات الأخرى ذات الوزن المعتبر من مجموع نفقات التجهيز تطورات متباينة، إذ انخفضت نفقات البنية التحتية في قطاع الفلاحة والري سنة 2011 بنسبة 23.3% في حين بقيت تلك الخاصة بالتربية والتكوين مستقرة نسبياً بمقدار 137.9 مليار دينار سنة 2011، كما عرفت النفقات الخاصة بالبنية التحتية الاجتماعية والثقافية ارتفاعاً قدره 23.4%، الجدير بالذكر أن ارتفاع نفقات التجهيز منذ سنة 2000 كان أهم عنصر في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات المسوقة، التي أدت إلى ارتفاع النمو الاقتصادي خارج المحروقات والطلب على العمل من طرف المؤسسات، وعليه فإن الحفاظ على المبالغ المتوصل إليها في هذا النوع من النفقات توافقا مع إمكانيات الامتصاص المتاحة للاقتصاد الوطني لمواصلة دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي وتحسين الخدمات العمومية يستدعي كل الاهتمام.

#### المطلب الثالث: تطور النفقات العامة في الجزائر

يمكن تجزئة النفقات العامة كما يبين الجدول التالي:

#### جدول رقم 04: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)\*

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	% نفقات التسيير من النفقات العامة	نفقات التجهيز	% نفقات التجهيز من النفقات العامة
2010	4466.9	2659	59.53	1807.9	40.47
2011	5853.6	3879.2	66.27	1974.4	33.73
2012	7058.1	4782.6	67.76	2275.5	32.24
2013	6024.2	4131.6	68.58	1892.6	31.42

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

35.76	2501.4	64.26	4494.3	6995.7	2014
39.70	3039.3	60.30	4617	7656.3	2015
39.97	3176.8	60.21	4807.3	7984.1	2016
33.28	2291.3	66.71	4591.8	6883.1	2017
46.86	4043.3	53.13	4584.4	8627.7	2018
42.10	3602.6	57.89	4954.4	8557	2019
37.44	2929.6	62.55	4893.4	7823	2020
34.45	2978.1	65.54	5664.5	8642.6	*2021

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر ووزارة المالية

عرفت النفقات العامة بأشكالها تطورات ملحوظة منذ سنة 2000 وهذا لتبعيتها للإيرادات النفطية، وبدء تطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي 2000-2014 وتتمثل في:

برنامج الإنعاش ودعم الإنعاش الاقتصادي، (2004-2000) PRSE\* البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، (2009-2005) PCSC\*\* برنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسي" (2010-2014)؛ وما سايها من توسع في الإنفاق العام بسبب تنامي الاستثمارات العمومية المبرمجة والمشاريع الاقتصادية الكبرى في كل الفترات بوتيرة متسارعة لتدارك التأخر الملاحظ في شتى المجالات؛ وهو ما يفسره تزايد نفقات التجهيز من 321.9 مليار دج سنة 2000 إلى 452.9 مليار دج سنة 2002 مع توازن في نفقات التسيير بمتوسط فترة عادل 965.14 مليار دج؛ بلغت النفقات العامة في 2003 مبلغ 1676.4 مليار دج بنسبة زيادة 17.35% عن سابقتها؛ ثم بلغت 1869.7 مليار دج في 2004 مع ما يقارب 67% منها هي نفقات تسيير؛ وترجع هذه الزيادة أساسا إلى زيادة النفقات الرأسمالية ونفقات الموظفين (رفع الأجر القاعدي) والخدمات العامة إضافة إلى برنامج إعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال 21 ماي 2003.

مع بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC (2009-2005) تراجعت نفقات التسيير سنة 2005 إلى 1245.1 مليار دج بسبب عدة عوامل منها انخفاض الفوائد على الدين العام؛ وفي المقابل ارتفعت نفقات التجهيز لتصل إلى 810.6 مليار دج بنسبة 39.43% من إجمالي الإنفاق العام؛ ثم ارتفاع النفقات العامة إلى 2529.2 مليار دج سنة 2006 ثم إلى 3153.2 سنة 2007؛ هذه

الزيادات تتعلق بمشاريع البنى التحتية، الري والموارد المائية، الزراعة والصيد البحري، التربية والتعليم؛ سنة 2008 عرفت

ارتفاع رهيب في حجم النفقات العامة بمبلغ 4191 مليار دج بنسبة زيادة %32.91 عن 2007 وزيادة نفقات التشغيل و نفقات التجهيز بنفس النسبة ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الإنفاق العام المحلي (الاستهلاكي والاستثماري) على المشاريع وتنامي الاستثمارات العمومية وسياسة الدعم الموجه للطبقات الهشة والمتوسطة.

سنة 2010 شهدت زيادة طفيفة في النفقات العامة 4466.9 مليار دج مقارنة بسنة 2009 بـ 4246.6 مليار دج؛ هذا المبلغ أصبح 5853.6 مليار دج في، 2011 ثم 7058.1 مليار دج في 2012 بمتوسط نسبة زيادة عن السنة الماضية %31؛ هذه الزيادة كانت بسبب الزيادات الكبيرة للمصاريف الجارية للميزانية ومنها ارتفاع نفقات المستخدمين والخدمات العامة ونفقات قطاع السكن؛ تراجعت هذه النفقات سنة 2013 إلى مبلغ 6024.2 مليار دج بسبب تراجع نفقات التشغيل بنسبة %17.16 عن 2012 وتراجع نفقات التجهيز بنفس النسبة؛ ثم عودة ارتفاع النفقات العامة في 2014 بمبلغ 6995.7 مليار دج منها %35.76 نفقات تجهيز.

سنة 2015 عرفت ارتفاع النفقات العامة من جديد حيث بلغت 7656.3 مليار دج وارتفاع نفقات التجهيز التي كانت نسبتها %39.7 من إجمالي النفقات العامة؛ غير أن سنة 2016 لم تعرف هذه الزيادة الكبيرة بل

سجلت ارتفاع طفيف ومتوازن بين نفقات التشغيل و نفقات التجهيز بمبلغ 7984.1 مليار دج.

وفي سنة 2018 انتهجت الحكومة سياسة انفاقية توسعية نظرا لحالة الركود التي كانت سائدة فارتفع بذلك حجم النفقات العمومية الى 8627.7 مليار دج أي بنسبة 25.3 % مقارنة بسنة 2017 مما أدى الى تفاقم العجز الموازي.

سنة 2019 قدر حجم النفقات العامة الى حوالي 8557 مليار دج منها 3602.6 مليار دج كنفقات التجهيز العمومي أي ما يمثل %42.10 من إجمالي النفقات العامة و %57.89 لنفقات التجهيز.

وفي سنة 2020 تم تقدير النفقات العامة الى حوالي 7823 حيث تم تقدير نفقات التجهيز بحوالي 2929 مليار دج غير أن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 خفض التقديرات الى حدود 2620 مليار دج نظرا للظروف المالية الصعبة.

للإشارة هناك ما يسمى الدعم الضمني غير المرصود في الموازنة حيث بلغ سنة 2014 مثلاً مبلغ 2560 مليار دج حسب تقارير وزارة المالية، ويتوزع على دعم ذي طابع جبائي، ودعم متصل بالعمارة، ودعم متعلق بأسعار المنتجات الطاقوية كما يأتي:

-النفقات الضريبية : 954 مليار دج؛

-العمليات العقارية : 56.3 مليار دج؛

-التدخلات المالية للخزينة : 10 مليار دج؛

-الدعم لمنتجات الطاقة: 1386 مليار دج؛

إعانات توازن ميزانية شركة سونلغاز: 154.3 مليار دج؛

## - المبحث الثالث: مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل الموازنة والعجز

### المطلب الأول: صندوق ضبط الموارد

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها، سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد"<sup>1</sup>.

#### أولاً- ماهية الصندوق

لقد جاء إنشاء الصندوق في سنة 2000 وهي فترة ميزها الارتفاع الكبير لأسعار البترول، التي أثرت تأثيراً إيجابياً بالزيادة في إيرادات الموازنة العامة والتي تمثل إيرادات الضرائب البترولية فيها الجزء الأكبر، كما ساهم الارتفاع الذي شهده السوق النفطي العالمي في أسعار أهم الموارد الطاقوية في الانتقال من حالة عجز في الموازنة قدر سنتي 1998 و 1999 بـ 101,3 مليار دج و 211 مليار دج على التوالي إلى فائض سنة 2000 وصل إلى 400 مليار دج، وبذلك اتخذت الحكومة إجراءات ومعايير صارمة أثناء إعداد الموازنة العامة للدولة التي اعتمدت سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تحددت وفقه إيرادات الموازنة العامة، وحدد هذا السعر بـ 19 دولار للبرميل، وأمام فارق وصل إلى \$ 9,5 للبرميل بين السعر المرجعي والسعر السوقي، عملت الحكومة على امتصاص هذا الفائض من خلال إنشاء صندوق يتولى تلك المهام.<sup>2</sup>

#### ثانياً- أهمية الصندوق

يستمد صندوق ضبط الإيرادات أهميته انطلاقاً من تحوله في فترة وجيزة إلى أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة، ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط الآتية<sup>3</sup>

- ساهمت الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛

- ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛

- تغطية العجز في الموازنة العامة والانتقال من حالة العجز إلى الفائض؛

<sup>1</sup> القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق ل 27 جوان 2000.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية: العدد 38، صادرة ب تاريخ 12/2003 متضمنة قانون المالية لسنة 2004.

<sup>3</sup> منظمة الاقطار العربية للبترول، ورقة خاصة بقطاع المحروقات في الجزائر في مؤتمر الطاقة العربي الثامن، ماي 2006.

يمكن أن يأخذ الصندوق أدوار مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل "صندوق ضبط أو تثبيت"، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وهنا يسمى "صندوق الادخار".

يمكن القول إن صندوق ضبط الموارد الذي يمثل أداة هامة للاقتصاد الجزائري تتزايد أهميته خاصة في السنوات الأخيرة التي ارتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير، وهو تأكيد واضح للعلاقة المترابطة بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات.

### المطلب الثاني: دراسة وتحليل تطور وضعية صندوق ضبط الموارد

أظهر تطور الاقتصاد الكلي للسنوات الثماني الأخيرة 2000-2008 استمرار فائض الادخار عن الاستثمار كميزة هيكلية للاقتصاد الوطني، وتخفيض قوي للدين العمومي الخارجي ارتبط بتسارع التسديدات المسبقة لمبالغ جد معتبرة وتراكم متواصل لموارد صندوق ضبط الإيرادات.

خلال الفترة 2000-2015 بلغت الاقتطاعات من الصندوق 17575 مليار دج أي 90% من الفوائض المتاحة في الصندوق منها 14567 مليار دج كمساهمة في تمويل عجز الخزينة أي حوالي 82% من الاقتطاعات، و2600 مليار دج لتسديد أصل المديونية العمومية (15% من الاقتطاعات)، و608 مليار دج لتسديد تسبيقات بنك الجزائر، وهو ما يبيئه الجدول التالي:

السنة	مجموع موارد frr	إيرادات الصندوق من الضرائب البترولية	%الضريبة البترولية من إيرادات الصندوق	استخدامات الصندوق	الباقي في الصندوق في نهاية السنة
2000	453.24	453	99.95%	221.1	232.1
2001	356.00	124	34.83%	184.47	171.5
2002	198.04	27	13.63%	170.06	28
2003	476.09	449	94.31%	156	320.9
2004	944.39	623.5	66.02%	222.7	721.7
2005	2090.52	1368.8	65.48%	247.84	1842.7
2006	3640.69	1798	49.39%	709.64	2931
2007	5669.84	1738.8	37.23%	1454.37	3215.5
2008	5503.69	2888.2	52.48%	1223.62	4280.1
2009	4680.75	400	8.55%	364.28	4316.5
2010	5634.78	1318.3	23.40%	791.94	4842.8
2011	7143.16	2300.3	32.20%	1761.45	5381.7
2012	7917.01	2535.3	32.02%	2283.26	5633.8
2013	7695.98	2062.2	26.80%	2132.47	5563.5
2014	7374.10	1810.6	24.55%	2965.6	4408.5
2015	4959.00	550.5	11.10%	2886.5	3081.9
2016	1797.40	784.97	43.67%	1803.7	1797.4

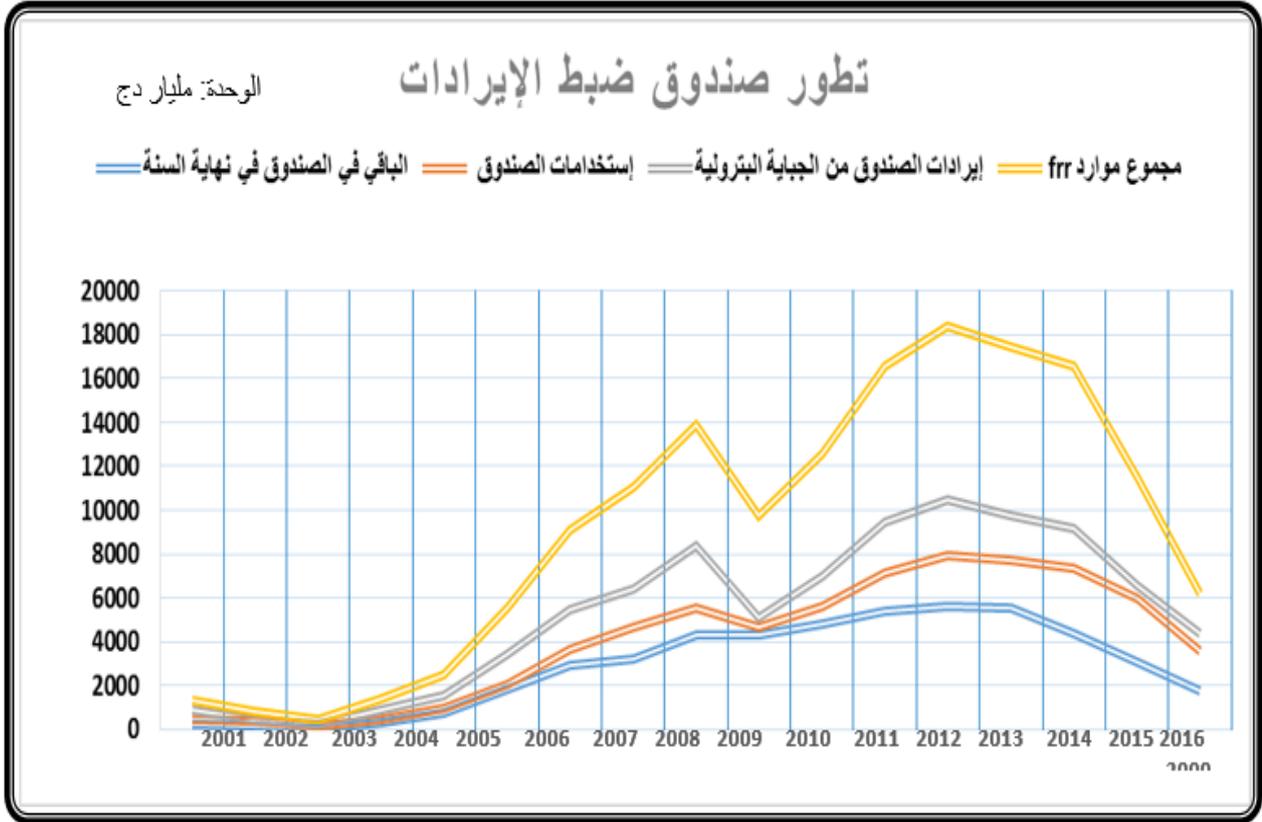
الجدول رقم 05: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2010-2021\*

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات التقارير بنك الجزائر ووزارة المالية

في السنوات التسع الأولى كان رصيد صندوق ضبط الإيرادات يعتمد بصفة كبيرة على فائض قيمة الضرائب البترولية التي بلغت مستويات قياسية بسبب ارتفاع أسعار البترول، وكذا اعتماد سعر مرجعي بـ 19\$ للبرميل، حيث قفزت من 453مليار دج سنة 2000منها 99.95% ضرائب بترولية، إلى 2888.2مليار دج سنة 2008منها 52.48%ضرائب بترولية؛ هذه النسب تراجعت مرة واحدة سنة

2002 لتصل 13.63% ضريبة بترولية وتراجعت معها إيرادات الصندوق بمبلغ 198.04 مليار دج كأقل قيمة منذ إنشائه إلى يومنا هذا، وهذا بسبب استخدام 85.87% من احتياطات الصندوق؛ والشكل التالي يوضح هذه التغيرات

الشكل رقم 02: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات للفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج Excel 2016

تراجعت أسعار المحروقات سنة 2009 مما أدى إلى انخفاض إيرادات الصندوق من الضرائب 8.55% لكن عوضتها الضرائب العادية فبلغت موارد الصندوق 4680.75 مليار دج؛ السنوات الثلاث التالية عرفت استمرارا في تطورات الصندوق في كافة النواحي كزيادة موارده من 5634.78 مليار دج سنة (2010 أُستخدم منها 14%) إلى 7917.01 مليار دج سنة (2012 أُستخدم منها 28.84%) قاربت فيها نسبة الجباية البترولية 32%.

المرحلة الأخيرة: هي مرحلة التراجع على كافة الأصعدة، حيث سجل صندوق ضبط الإيرادات مستوى اقتطاع قياسي خلال عام 2012، وجه إلى تسديد عجز الموازنة وهو أعلى معدل اقتطاع منذ إنشاء الصندوق، وقد تراجعت إيرادات الصندوق بشكل واضح في السنوات الأخيرة بفعل تراجع أسعار النفط؛ بلغت موارد الصندوق 7695.98 مليار دج سنة 2013 ثم تراجعت بنسبة 4.36% سنة 2014، ثم بنسبة 48.7% سنة 2015 ثم بنسبة 175.9 سنة 2016، مع ملاحظة أنه تم استخدام 40.22% و 58.21% من متاحات الصندوق سنتي 2014 و 2015 على التوالي؛ سنة 2016 تم استخدام ما يفوق موارد الصندوق وتراجع متاحات الصندوق من 5563.5 مليار دج سنة 2013 إلى 1797.4 مليار دج سنة 2016.

### المطلب الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي

#### الفرع الأول: تحليل تطور الموازنة والعجز الموازي

كانت الجزائر تعاني غا من عجز دائم في ميزانيتها العامة بسبب ثقل المديونية وضعف الاقتصاد ففي سنة 2000 سجلت الموازنة عجزا قدر بـ 54.4 مليار دج، لكن الزيادة الكبيرة التي عرفت أسعار النفط في الأسواق العالمية من \$12.07 إلى \$27.72 للبرميل انعكست انعكاسا إيجابيا في زيادة الإيرادات الضريبية وتحقيق فائض في الموازنة.

بإنشاء صندوق ضبط الموارد وتشجيعاً للنمو اعتمدت الجزائر سياسة العجز المقصود العجز الأول بعد الفائض قدر بـ 42.5 مليار دج، تطور هذا العجز سنة 2003 ووصل إلى 303.3 مليار دج ثم إلى 349.7 مليار دج سنة 2004؛ وهو ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

السنة	السعر المرجعي لبرميل البتترول	إجمالي الإيرادات خارج frr*	إجمالي النفقات العامة	رصيد الموازنة**
2000	19	1124	1178.09	-54.38
2001	19	1376	1320.93	55.23
2002	22	1386	1428.5	-42.5
2003	19	1373	1676.4	-303.3
2004	19	1520	1869.7	-349.7
2005	19	462.3	2055.7	-1593.4
2006	19	793.4	2529.2	-1735.8
2007	19	1587	3153.2	-1566.5
2008	37	1674	4191	-2516.8
2009	37	3094	4246.6	-1150.2
2010	37	2444	4466.9	-2022.9
2011	37	2846	5853.6	-3007.8
2012	37	3560	7058.1	-3498.2
2013	37	3784	6024.2	-2240.2
2014	37	3759	6995.7	-3236.8
2015	37	3483	7656.3	-4173.4
2016	37	5532	7984.1	-2452

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السابقة لوزارة المالية وبنك الجزائر.

\* إجمالي الإيرادات خارج frr = إجمالي الإيرادات العامة - إيرادات صندوق ضبط الإيرادات.

\*\* رصيد الموازنة = إجمالي الإيرادات خارج frr - إجمالي النفقات العامة.

في سنة 2005 قفزت أسعار البترول إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسواق العالمية من قبل حيث بلغ سعر البرميل \$54.64 مع اعتماد سعر مرجعي للميزانية \$19 وكثافة التمويل في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) PCSC وهو ما ساهم في تحقيق أكبر عجز عرفته الموازنة بـ 1596.4 مليار دج أي تضاعف العجز بنسبة 355.65%.

استمر نمو معدل العجز إلى غاية 2008 حيث بلغ العجز 2516.8 مليار دج وذلك نتيجة للأزمة المالية العالمية التي تبعها انخفاض في أسعار النفط وهو ما أدى إلى استثمار بعض الفوائض المالية للسنوات السابقة في شراء سندات الخزنة الأمريكية كما اعتمدت الدولة سياسة الثبات في مستوى الإنفاق وزيادة حجم الإيرادات ما أدى إلى تراجع في مقدار عجز الذي بلغ 1150.2 مليار دج سنة 2009؛

بسبب ارتفاع النفقات العامة بنسبة تفوق الارتفاع في الإيرادات تم تسجيل زيادات في العجز خلال السنوات (2010-2012) وبنسب متفاوتة، ويعود الأمر إلى سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تعتمد أساساً على التوسع في الإنفاق وتناقص إيرادات المحروقات؛

في سنة 2013 شهدت انخفاض معتبر في النفقات الجارية ورأس المال فتراجع معها العجز الذي بلغ 2240.2 مليار دج، ليعاود الارتفاع بنسبة 44.49% سنة 2014 وبنسبة 28.94% سنة 2015؛ وبانخفاض أسعار البترول سنة 2016 والتي تم تعويضها بزيادة في الإيرادات الضريبية العادية مع سياسة تفشيفية خاصة في نفقات التسيير أدت إلى تراجع العجز المسجل إلى 2452 مليار دج.

### الفرع الثاني: تمويل العجز عن طريق الصندوق

لم يتم استخدام موارد الصندوق خلال السنوات الست الأولى من إنشائه لتغطية العجز في الموازنة العامة لأنها لم تكن من مهامه، ويرجع ذلك إلى رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق، واستعمالها فقط لتمويل العجز الذي يحدث نتيجة انهيار أسعار البترول، وتراجعها إلى ما دون مستوى السعر المرجعي.

بعد القيام بالتعديلات على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في 2006 فيما يخص استخدامات الصندوق يُمكن توضيح مختلف الاستخدامات لصندوق ضبط الإيرادات كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الموازنة خلال الفترة (2000-2016)

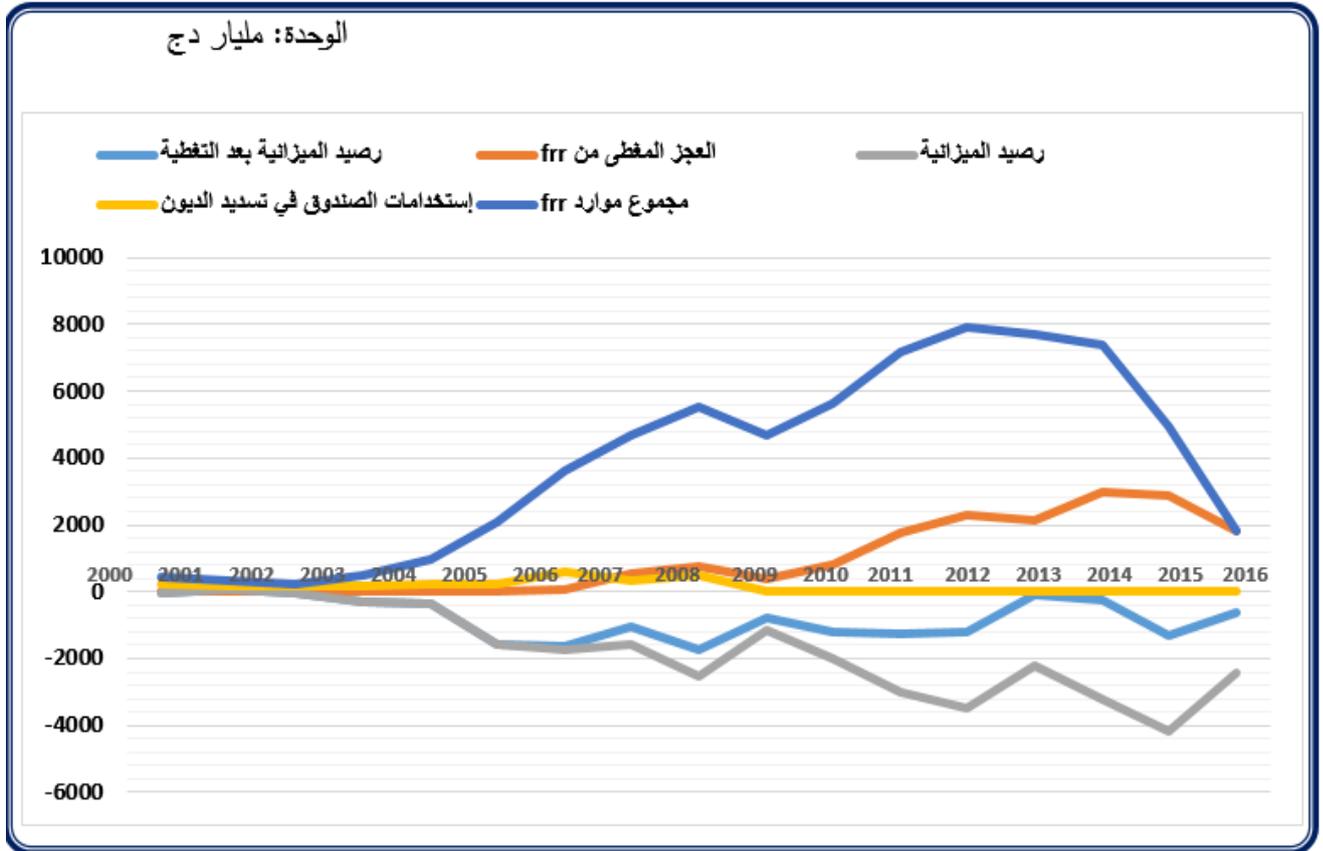
السنة	مجموع الموارد frr	استخدامات الصندوق في تسديد الديون	تسبيقات لبنك الجزائر	رصيد الموازنة	العجز المغطى من frr	نسبة تغطية العجز
2000	453.24	221.1	0	-54.38	0	0
2001	356	184.5	0	55.23	0	0
2002	198.04	170.1	0	-42.5	0	0
2003	476.09	156	0	-303.3	0	0
2004	944.39	222.7	0	-349.7	0	0
2005	2090.5	247.8	0	-1593	0	0
2006	3640.7	618.1	0	-1736	91.53	5.27
2007	4669.8	314.5	608	-1567	532	33.96
2008	5503.7	465.4	0	-2517	758.2	330.1
2009	4680.8	0	0	-1150	364.3	31.67
2010	5634.8	0	0	-2023	791.9	39.15
2011	7143.2	0	0	-3008	1761	58.56
2012	7916	0	0	-3498	2283	65.27
2013	7696	0	0	-2240	2132	95.19
2014	7374.1	0	0	-3237	2966	91.62
2015	4959	0	0	-4173	2887	69.16
2016	1797.4	0	0	-4173	1804	73.56

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات التقارير السابقة لبنك الجزائر ووزارة المالية.

لقد استخدمت موارد الصندوق منذ إنشائه في تسديد المديونية العمومية، وبالأخص المديونية الخارجية من خلال الدفع المسبق للمديونية، الذي بدأ بـ 9% سنة 2000 إلى 61% سنة 2008؛ وتسبيقات لبنك الجزائر بمبلغ 608 مليار دج سنة 2007؛

في سنة 2006 كانت بداية تمويل العجز في الموازنة العامة حيث تم تغطية 5.27% من العجز الذي بلغ 1735.8 مليار دج، لكن هذه النسبة بدأت في النمو، حيث في سنة تم تغطية 33.96% من العجز ثم 30.13% سنة 2008 ليبدأ التوسع في تغطية العجز تدريجياً في محاولة للحد منه كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الموازنة خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج Excel 2016

تم تغطية 31.67% من العجز سنة 2009 البالغ 2516.8 مليار دج، واستمرت تغطية الصندوق للعجز المحقق سنتي 2010 و 2011 والتي كانت على التوالي 222.9 مليار دج و 3007.8 مليار دج؛ وللسيطرة على العجز المسجل وإيقائه مستقراً زادت نسبة التغطية إلى 58.56% سنة 2011 ثم 65.27% سنة 2012؛

في سنتي 2013 و 2014 كان العجز المسجل يبلغ 2240.2 مليار دج و 3236.8 مليار دج على التوالي، غير أنه تم تغطية 95.19% من الأول بمبلغ 2132.5 مليار دج، و 91.62% من الثاني بمبلغ 2965.6 مليار دج، وهي تمثل أعلى نسب تغطية للعجز في فترة حياة الصندوق، كما يُعتبر مبلغ التغطية لسنة 2014 الأعلى على الإطلاق؛

أما في سنة 2015 تم تسجيل عجز بلغ 4173.4 مليار دج تمَّ تغطية 2886.5 مليار دج أي بنسبة 69.16%، ومع تقلص العجز سنة 2016 إلى 2452 مليار دج فقد تمَّ تغطية 73.56% منه.

### خلاصة:

بعد انتعاش الإيرادات منذ مطلع الألفية الثالثة تغيرت السياسة الاقتصادية عما كانت عليه في الفترة السابقة وخصوصا ما تعلق بسياسة الموازنة، بحيث أصبحت سياسة توسعية جراء الفوائض المالية التي تمتلكها بسبب ارتفاع إيرادات الضرائب البترولية، لذلك شرعت الدولة في إنجاز مشاريع تنموية ضخمة، وهو ما انعكس على نفقات الموازنة، حيث ارتفعت ارتفاعا هائلا مقارنة بالفترة السابقة؛ ويعتبر قطاع المحروقات القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الجزائري حيث يظهر تأثيره من خلال هيمنته على الإيرادات العامة للدولة، مما يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الجزائري.

إن إنشاء صندوق ضبط الموارد يؤكد رغبة الحكومة في إيجاد وسيلة لتخفيف خطر الصدمات الخارجية على الموازنة العامة بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وترشيد استغلال مداخيل الثروة النفطية باعتبارها ثروة ناضبة وغير مستدامة. إن التقييم الخاص لصندوق ضبط الموارد يبين على نجاح الصندوق في تحقيق الأهداف المحددة له، حيث ساهم بصورة فعالة ومباشرة في تخفيض حجم المديونية، كما أن امتصاص الصندوق لفائض قيمة الإيرادات البترولية، ومساهمته المباشرة والغير مباشرة في تمويل عجز الموازنة أدى إلى استقرار الموازنة العامة، وحمايتها من خطر تعرضها للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط.

الخاتمة

## خلاصة عامة

على ضوء دراستنا لموضوع الإيرادات الضريبية، والموازنة العامة فقد توصلنا إلى أن الإيرادات الضريبية من العناصر الديناميكية الحساسة التي تتأثر بالأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للدولة، كما أنها تؤثر بدورها على الموازنة باعتبارها المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطاتها.

كما يعتبر الإصلاح الجبائي في الجزائر ضرورة وحتمية لمواكبة التغيرات الحاصلة نتيجة لجملة من المشاكل والأسباب، والإصلاحات التي قامت بها الجزائر عملت على إحلال تفوق الجباية العادية على الجباية البترولية منذ سنة 2012، كون أن إيرادات الجباية البترولية تبقى عرضة للتغيرات الحاصلة في أسعار البترول. مع تعقد المعاملات الاقتصادية للدولة وتعاضم انشغالاتها، وتشعب اهتماماتها أصبح

من الأكد إعطاء اهتمام كبير وجدي لمصادر تمويل الموازنة العامة، بما يكفل تحقيق الأهداف المبتغاة في جميع الميادين والمجالات، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على عدم الاعتماد على إيرادات الضرائب البترولية وحدها فقط، نظرا لتقلبات الأسعار الحاصلة في هذا القطاع، وبالمقابل تكثيف التحصيل من الضرائب العادية وهو ما يقودنا إلى البحث عن السبل والوسائل اللازمة للوصول إلى تحقيق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

## نتائج اختبار الفروض:

من خلال طريقة المعالجة التي تم اعتمادها، والتي جمعت بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية، توصلنا أثناء اختبار الفروض إلى النتائج التالية:

بخصوص الفرضية الأولى: المتعلقة بمساهمة الإيرادات الضريبية بقدر كاف في تمويل الموازنة العامة فقد تحققت، وذلك من خلال التطور الذي شهدته الموازنة العامة في جانب الإيرادات الضريبية والذي ساهم بشكل كبير في إجمالي الإيرادات العامة للميزانية؛

بخصوص الفرضية الثانية: المتعلقة اعتماد الحكومة على صندوق ضبط الموارد لتمويل العجز في الموازنة العامة فقد تحققت من خلال الدور الفاعل الذي لعبه هذا الصندوق في تمويل العجز والمساهمة في تحقيق التوازن.

## عرض نتائج الدراسة:

— رغم أهمية الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة إلا أنها تبقى مورد غير مستقر لارتباطه بأسعار الصرف وأسعار النفط، وكذلك على مدى الطلب على هذه المادة في الأسواق الدولية؛

يرجع نجاح السياسة الضريبية يرجع أساسا إلى هيكل النظام الضريبي، وإلى طبيعة النظام الاقتصادي الذي ينتمي إليه، وعليه فإن النظام الضريبي الملائم، والأكثر واقعية، والأكثر عدالة وحيوية يشكل أحد أهم عوامل التنمية؛

- جاء الإصلاح الجبائي كنتيجة حتمية للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت الجزائر، وقد تمثلت أهم أهدافه في تبسيط النظام الجبائي، وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

- رافقت فترة الإصلاحات الجبائية زيادة متنامية في النفقات العامة بشقيها (نفقات التسيير و نفقات التجهيز) مستفيدة بذلك من ارتفاع إيرادات الجباية البترولية.

### الاقتراحات والتوصيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها من البحثية يمكن تقديم مقترحات وهي كالتالي:

- على الدولة بذل جهود من أجل الارتقاء بحصيلة الجباية العادية من أجل إتاحة الفرصة للوفاء بالتزاماتها، ولا لا تغطية النفقات العامة بالإيرادات الجبائية وبنسبة أكبر بحصيلة الجباية العادية.
- تبني إصلاحات هيكلية جريئة وضرورية على الاقتصاد تركز أساسا على السعي لخلق قطاعات بديلة للمحروقات التي أصبحت مهددة بالانقراض ومرهونة بتقلبات أسعارها بين كل فترة وأخرى.
- لا بد من بذل المزيد من المجهودات لتعزيز الإدارة الجبائية، وهذا لتأمين الامتثال للضريبة خصوصا من جانب القطاع الخاص.
- محاربة ظاهرة التهرب الضريبي والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، ومن ثم لا بد من تجنيد موارد مالية هامة حتى تكون الجباية العادية فعالة.

### آفاق البحث في الموضوع :

- من خلال الإشكالية التي قمنا بمعالجتها، والجوانب التي تم التطرق إليها في هذا البحث، فإنه يمكن اقتراح الآفاق التالية، للبحث في هذا الموضوع، مثل:
- أثر تغير أسعار النفط على الموازنة العامة والاقتصاد الوطني.
- مدى مساهمة الإيرادات العامة في الميزانية العامة للدولة.

المراجع

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية:

- 1- بوعون يحيى ونصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، مؤسسة الصفحات الزرقاء الدولية، الجزائر، 2010.
- 2- حسن عواضة، المالية العامة، ط 6، دار النهضة العربية.
- 3- خالد شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 4- خلاصي رضا، النظام الضريبي الجزائري الحديث الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،
- 5- حسين الخياط عدنان وآخرون، اقتصاديات الموازنة العامة، الجزء الأول، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
- 6- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 7- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
- 8- عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة □ مقدمة في الاقتصاد العام □ دار الجامعة الجديدة للنشر □ الإسكندرية، 1998.
- 9- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2005.
- 10- غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط 1، دار البيارق، عمان، 1993.
- 11- غازي عناية، النظام الضريبي في الفكر المالي والإسلامي (دراسة مقارنة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- 12- فهمي محمود شكري □ الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات □ بيروت، 1990.
- 13- كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي ط 2، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

- 14-لعمارة جمال □ أساسيات الموازنة العامة للدولة المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، ط، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- 15-لعمارة جمال، منهجية الموازنة العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع الجزائر 2004.
- 16-محززي محمد عباس □ اقتصاديات المالية العامة، ط، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.
- 17-محززي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010.
- 18-مرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998.
- 19-منير الحمش، دراسات في المالية العامة واتجاهاتها الحديثة، مؤسسة الوحدة، دمشق، 1986.
- 20-ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
- 21-عادل العوا المذاهب الأخلاقية ج2 دمشق جامعة دمشق للطباعة 1958-1959.
- 22-فتح الله ولعلو الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية دار الحداثة للطباعة والنشر 1970.
- 23-عبد الله بن اشنهو مدخل الى الاقتصاد السياسي ديوان المطبوعات 2004.
- 24-سلطان محمد سلطان □ وصفي حسن أبو المكارم، المحاسبة في الوحدات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية، دار المريخ، الرياض، 1990.
- 25-صندوق النقد الدولي، النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية التصميم والتطبيق، 2012.
- 26-يونس احمد البطريق، النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق، دار النهضة هومة، الجزائر، 2003.
- 27-سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب (سياسات، نظم، قضايا معاصرة)، دار الجامعية، الإسكندرية 2007.
- 28-حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الجزء الثاني، دار الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- 29-محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي)، الدار الجامعة، الإسكندرية، دون تاريخ.
- 30-زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، لبنان، 1978.

- 31- رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.
- 32- حسن فليح خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر، الأردن، 2008.

- 33-حميد بوزيدة جباية المؤسسات، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 34-حسن بن رفدان الهجوج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل "تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار". 2004.
- 35-اميرة حسب الله محمد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في دول التعاون
- 36-عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية،
- 37-محمد طاقة صدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، العراق، 2006.
- 38-عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية بيروت، 1972.
- 39-زغود علي المالية العامة، ط2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 40-مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.
- 41-صلاح الدين عبد الحليم سلطان، سلطة ولي الامر في فرض وظائف مالية (الضرائب)، هجر للطبع و النشر و التوزيع، القاهرة، 1988.
- 42-علي العربي و عبد المعطي عساف، دورة الموازنة العامة ومشكلاتها في الدول النامية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، 1986.
- 43-عبد المعطي عساف، المحددات الاساسية لدورة الموازنة العامة، المجلد 14، العدد 2، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 1986.
- 44-محمد إسماعيل محمد، الاتجاهات الحديثة في اعداد الموازنة العامة، مطبعة المعارف، الشارقة، 1994.
- 45-غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة تحليل الأسس الاقتصادية للمالية، دار وائل للنشر، عمان، 1997.
- 46-شوقي عبده الساهي، مراقبة الموازنة العامة للدولة على ضوء الإسلام، مطبعة حسان، القاهرة، 1983.
- 47-إبراهيم متولي إبراهيم، حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي و الاقتصادي الوضعي، دار الفكر، الإسكندرية، 2010.

- 48-مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية ما بين تحقيق النمو و استهداف التضخم،دار الابتكار للنشر والتوزيع 2018.
- 49-رفيق شرياق، ترشيد الانفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية،الملتقى الوطني حول الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة حمه لخضر - الوادي،الجزائر،2016.
- 50-لحسن دردوري،سياسة الموازنة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة،دراسة مقارنة الجزائر- تونس،أطروحة دكتوراه،كليةالعلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2014.
- 52-حماني عبد الكريم،تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق،جامعة الجزائر،2012.
- 53-مسعود درواسي السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي،حالة الجزائر1990-2004،أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2005.
- 54-كمال رزيق و آخرون،نظم فرض الضريبة واثارها على التنمية الاقتصادية،مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التخطيط و الإحصاء فرع مالية و الحساب مخاطرة،المعهد الوطني للتخطيط و الاحصاء الجزائر،2000-2007.
- 55-عبد الباسط علي جاسم الزبيري بحث بعنوان سلطة الدولة بفرض الضرائب في الفكر المالي الإسلامي والقانون الوضعي العراق 2002.
- 56-مشري حم الحبيب،السلسلة الضريبية و اثرها على الاستثمار في الجزائر،ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة بسكرة ،2010.
- 57-شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.
- 58-مرازقة صالح تطور السياسة الجبائية في الجزائر ودراسة تحليلية ومستقبلية أطروحة دكتوراه دولة كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة.
- 59-راقب كريمة، رشيدة أمير الإصلاح الضريبي في الجزائر بين النظرية والتطبيق مذكرة لنيل الدراسات الجامعية التطبيقية فرع تكتيك بنكية و نقدية جامعة التكوين المتواصل البويرة سنة 2006

-هنري كريم، الجباية البترولية و أهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

**ملتقيات ومجلات:**

61-مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة العدد46.

62-رفيق شرياق، (ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية)، الملتقى الوطني حول الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر-الوادي، الجزائر، 2016.

63-عبد المجيد قدي، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2003.

64-منظمة الأقطار العربية للبترو، ورقة خاصة بقطاع المحروقات في الجزائر في مؤتمر الطاقة العربي الثامن، ماي 2006.

65-صندوق النقد الدولي، النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية للتصميم و التطبيق، 2012

66-ليلي عيساوي، حمداوي طاوس، تنسيق السياسة الجبائية و تحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البلدة، 2003.

67-ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، حالة الجزائر رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس 2011-2012

68-عبد المجيد قيجاتي، عبد الوحيد صرارمة، محددات الجباية البترولية في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2014، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، 2016

69-متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد و التنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحيى فارس، المدينة، العدد07، سنة2017.

70-بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016

71-العمرية لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05 ديسمبر 2016.

**الجرائد:**

الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، القانون 15-18 المؤرخ في 2015/12/30 يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الأمانة العامة لرئاسة الحكومة، العدد 72، 2015.

المادة 24 من القانون 84/17 المتعلق بقوانين المالية.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

72-Ainouche mohamed cherif la fiscalité instrument de développement économique contribution a une approche économique de la réforme fiscale dans les pays en voie de développement référence au cas algérienne thèse doctorat d'état institut des science économiques université d'Alger 1992.

73-Carole nakhle ;petroleum taxation

74- jess Burk head Gouvernement budgeting john wileynewyork 1963p2.

**مواقع الأنترنت:**

-بنك الجزائر.

-وزارة المالية.

## ملخص:

هدفت هذه الدراسة خلال الفترة (2010-2021) إلى إبراز دور الإيرادات الضريبية، وصندوق ضبط الموارد في تمويل وتحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة نظرا للتذبذبات التي شهدتها هذه الأخيرة نتيجة ارتباطها بإيرادات الضرائب البترولية والتي تتأثر بأسعار الصرف والبتترول مما أدى إلى إحداث اختلال في التوازن بين شقي الموازنة العامة والمتمثلة في الإيرادات العامة من جهة والنفقات العامة من جهة أخرى.

توصلت الدراسة إلى أن تأثير الإيرادات الضريبية على الموازنة العامة قد يكون بالإيجاب أو السلب وفقا لما تمليه الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، وبالتالي فإن الجانب السلبي ألا وهو العجز الموازني تم تمويله عن طريق صندوق ضبط الموارد منذ إنشائه إلى غاية سنة 2016. الكلمات الدالة: الموازنة العامة، الإيرادات الضريبية، النفقات العامة، الضرائب البترولية.

## Resumé :

L'étude qui s'étend entre 2010-2021 a pour objectif de faire ressortir le rôle des recettes fiscales ainsi que le fond de régulation des recettes dans le financement et la réalisation des équilibres au niveau du budget général de l'état au vu des fluctuations observées sur ce dernier qui dépend des recettes fiscales pétrolières qui a son tour est tributaire de prix du pétrole ainsi que le taux de change des devises étrangères ce qui entraîne un déséquilibre entre les recettes et les dépenses.

Par cette étude il s'avère que l'effet des recettes fiscales sur le budget général soit positif ou bien négatif selon les situations économiques, social, politiques qui prévalent, et par conséquent il s'avère que le volet négatif de cette est finalement le recours au financement du déficit par le biais du fond de régulation des recettes depuis sa création jusqu'à son épuisement en 2016.

Mots clé : le budget général de l'état, les recettes fiscales, les dépenses, fond de régulation des recettes.